

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/3  
6 October 2003  
ORIGINAL: ARABIC



## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة

بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
WEST ASIA

10-10-2003

LIMITED

## التقرير الإقليمي لمراجعة وتقييم إنجازات الدول العربية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

جامعة الدول العربية  
الأمانة العامة  
القطاع الاجتماعي والثقافي  
قسم الأسرة والطفولة

**تقرير متابعة**  
**لجهود الدول العربية لتنفيذ أهداف**  
**السنة الدولية للأسرة والبيان**  
**العربي لحقوق الأسرة**  
**التقرير الحكومي**

مراجعة عشرية  
(١٩٩٤-٢٠٠٤)

إعداد

الدكتور / عبد الباسط عبد المعطى  
أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس

الدكتور / على حسن فرغلى  
كلية الآداب - قسم الاجتماع - جامعة عين شمس

القاهرة

٢٠٠٣م

# المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٣-١	مقدمة
٦-٤	أولاً :- تمهيد لا بد منه
٤	١- الأهمية التنموية للأسرة .
٥	٢- الأسرة العربية : استخلاصات حول الخصائص والأوضاع المعاصرة .
١٨-٧	ثانياً :- إنجازات الحكومات العربية في مجال تمكين الأسرة
١٨-٧	- القسم الأول -
	الإجازات على صعيد العمل العربي المشترك
٨	١- المشروع العربي لصحة الأسرة .
٩	٢- نحو وضع برنامج عربي ، وآلية لمتابعة المؤتمر العربي للمرأة ٢٨-٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ .
١٠	٣- ندوة "أثر أمية النساء على الأسرة" ٣-٤ نوفمبر ١٩٩٦ .
١٠	٤- ندوة "مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية" .
١٠	٥- ندوة "دور الإعلام في دعم تماسك الأسرة العربية" ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٨ .
١١	٦- الندوة العلمية للاحتفال باليوم العربي للأسرة ١٩٩٩ .
١٢	٧- التقرير العربي لمتابعة ما أنجز عربياً لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة .
١٢	٨- ندوة "الأسرة والتطوع" ٢٢-٢٣ سبتمبر ٢٠٠١ .
١٣	٩- المؤتمر العربي حول "المرأة والفقير" . السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ٢٠٠٢ .
١٤	١٠- مؤتمر "نحو استراتيجية للأسرة العربية ٦-٨ يناير ٢٠٠٣" .
١٥	١١- بعض إنجازات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب .
١٧	

رقم الصفحة	الموضوع
١٩-٥٢	- القسم الثاني - الإجازات على الصعيد القطري
٢١	أولاً :- الآلية التشريعية في مجال حقوق الأسرة .
٣٢	ثانياً :- الآليات التنظيمية والمؤسسية .
٤٢	ثالثاً :- البرامج والمشروعات لتمكين الأسرة العربية .
٤٩	رابعاً :- الحث والتنظيف والإعلام بقضايا الأسرة .
	خاتمة
٥٣	تقويم الحصاد ومنطلقات مستقبلية
٥٤	أولاً :- إنجازات ملموسة .
٥٦	ثانياً :- مؤشرات للحصاد ذات دلالة .
٥٧	ثالثاً :- من تفسير الحصاد إلي آفاق التطوير .
٦٠-٦٣	مصادر باللغة العربية
٦٤	مصادر باللغة الأجنبية

يأتى هذا التقرير فى إطار المراجعة العشرية لجهود وانجازات الدول العربية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للأسرة العربية (١٩٩٤) .

ومن المؤكد أن جهوداً تبذل فى هذا الصدد على صعيد كل دولة عربية لابد وأن تتنوع -تنوعاً هائلاً- من حيث أهدافها واجراءاتها والصفة الحكومية وغير الحكومية (الأهلية) للقائمين بها .

ويعنى التقرير الحالي برصد الجهود والإنجازات التي إصطبغت بالصبغة الحكومية فى مجال تنفيذ أهداف السنة الدولية ، وذلك رغم إيماننا العميق بتشابك وتداخل ما هو حكومي وما هو غير حكومي (أهلي) فمؤسسات المجتمع المدني ليست بمعزل تأثيراً وتأثراً بالمؤسسات الرسمية على الصعيدين الوطنى والإقليمي ، وتلك ناحية لن يغفل هذا التقرير عن متابعة أبعادها فى حدود اهتمامه الأساسى وهو الإنجازات والجهود الحكومية فقط .

ولقد اعتمد البيان العربى لحقوق الأسرة \* مجموعة ضخمة من الآليات والبرامج والمناشط ، أهاب بالدول العربية الشروع فى تنفيذها ، والمتابعة الدورية لهذا التنفيذ ، وما قد يعترضه من عقبات ، إستهدافاً لضمان أسرة عربية تعد أجيالاً عربية مؤمنة بربها ، متمسكة بعقيدتها ، مدركة لرسالتها القومية ، ملتزمة بمبادئ الحق والخير والتقدم والنماء .

ويأتى فى مقدمة هذه الآليات والبرامج والأنشطة ما يلى :-

- ١- اتخاذ القرار السياسى الذى يجعل من التنمية الأسرية أولوية عربية عليا .
- ٢- الالتزام بالتخطيط العلمى لرعاية الأسرة وتنميتها .
- ٣- إنشاء لجنة للأسرة فى كل قطر عربى تضم فى عضويتها الأجهزة الرسمية والشعبية ذات الاختصاص ، والاهتمام بشئون الأسرة والأطفال والشباب والمعاقين والمسنين والأحداث والمنحرفين ، وتنسيق الجهود مع اللجنة فى وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم .
- ٤- الاهتمام بتدريب القيادات المهنية المتخصصة على المستويين الحكومى والشعبى فى مجال رعاية الأسرة والأم والطفل ، وذلك بوضع نظم وبرامج التخصص والتدريب للقوى البشرية ، ومراجعة هذه النظم وتلك البرامج دورياً .
- ٥- إقامة شبكة من المؤسسات والمرافق المتعددة الأغراض للتمكن من إيصال الخدمات الأساسية للأسر فى مختلف بيئاتها .
- ٦- القيام بالإحصاءات الأسرية ، وحصر المؤسسات الرسمية العاملة فى مجال الأسرة والطفولة والشباب والمسنين .

---

\* الصادر عن المؤتمر العربى لحقوق الاسرة / الامانة العامة - القاهرة : ٢٢-٢٥ ذى القعدة ١٤١٤-٢-٥ مايو ١٩٩٤م ، الذى إعتده مجلس زراء الشئون الاجتماعية العرب بموجب قرار (٢٢٣ - د ع ٣/١٤-١٢/١٩٩٤) .

٧- تطوير برامج الإدارة والهياكل والأجهزة التنظيمية والمؤسسية لتتكيف مع متطلبات الخدمات الأسرية المطلوبة ، وإنشاء إدارة أسرية متخصصة في الدول العربية التي لم تنشأ بها مثل هذه الإدارات بعد .

٨- حفز المشاركة الأهلية والشعبية التطوعية للأفراد والمنظمات في رعاية الأسرة ، ودعم هذه المشاركة مؤسسياً ومالياً وفنياً .

٩- وضع خطة إعلامية لنشر الوعي بأهمية الأسرة .

١٠- تأسيس مكاتب للاستشارات الأسرية يعمل بها متخصصون ملاحمون لحل المشاكل الأسرية ، بإشراف مشترك من بعض الوزارات المعنية .

١١- وأخيراً ، وهو الأمر فائق الأهمية في سياق التزام واضطلاع الحكومات تنفيذاً وتحفيزاً بالبيان العربي لحقوق الأسرة ، فقد ركز البيان على آلية التشريع من حيث سن القوانين ومراجعة الموجود منها ، وتطويره وتحديثه وفق المستجدات الآتية ، والمستقبلية ، وضمانة لتقنين حقوق وواجبات الأسرة وصون حريتها ، ، كياناً وفئاتاً وأفراداً ، في مختلف البيئات (الريفية والحضرية) وفي مختلف المستويات (الفقيرة والميسورة) ، وفي مختلف ما يعرض بها من مواقف الحياة الاجتماعية والصحية انفصلاً وطلافاً وترملاً أو هجرة ، أو إعاقة أو بطالة أو ما إلى ذلك .

والمأمل في هذه الآليات ، التي اعتمدها البيان العربي ، وأهاب بالدول العربية واسع مشاركتها في تنفيذها ومتابعة تنفيذها ، يستطیع لأغراض التصنيف والتقويم تبويبها في فئات رئيسية ثلاث متدرجة ومتداخلة على النحو التالي :-

١- آلية تشريعية ، تعنى بسن القانون ، أو تعديله وتطويره وتحديثه ، فيما يتعلق بحقوق الأسرة ، في سياق تحديد الذوات الاجتماعية وهويتها ، وفلسفة وجودها - نشأة وسيرورة ومآلاً ، وبيان التزاماتها ومسئولياتها وحدود إختصاصاتها ، وشبكات علاقاتها بغيرها من الذوات الأخرى ، القائمة والمستجدة وتقنين مصادر طاقاتها المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية وغيرها ، وكتجسيد لهذه الآلية فإن لدينا في الواقع العربي الاستراتيجيات الوطنية ، ومواد الدستور ، والقانون ، والقرار بقانون ، وما إلى ذلك .

٢- آلية مؤسسية تنظيمية وتنفيذية ، تعطى للتشريع وجوده التنظيمي الملموس في مجال الأسرة من حيث الخرائط الهيكلية المؤسسية وإختصاصات المؤسسات ونطاق عملها، وأدوار أعضائها من شاغلي المواقع التنظيمية المختلفة لهذا التنظيم أو ذلك ، وما إلى ذلك . وكتجسيد لهذه الآلية ، فإن لدينا المجلس الوطني والقومي واللجنة الوطنية للأسرة والطفولة والشباب ، بإختلاف مسمياتها ومجال عملها فيما بين قطر عربي وآخر ، أو أولوية القطاعات موضع التركيز في ضوء ظروف هذا القطر أو ذاك .

كما نجد لدينا أيضاً كتجسيد لهذه الآلية الوزارة المعنية ، أو المصلحة الحكومية ، أو الهيئة ، أو اللجنة الوزارية ، المؤقتة ، أو الدائمة ، وذلك بحسب الظروف والأولويات المجتمعية والتنظيمية لهذا القطر العربي ، أو ذاك .

٣- آلية تنفيذية ، برامجية ومناشطية ، وهى التى تعنى بالوصول بالخدمات إلى مقاصدها وضمان الربط ما بين واقع الأسرة العربية وبين صانع القرار السياسى والاستراتيجى العربى في مجال حقوق الأسرة ، وذلك من خلال ما تقدمه إلى الجماهير العربية من مناشط وخدمات - هى مخرجات أسهمت الآليتين الأولى والثانية في صياغتها وتوجيهها - وبما تنقله هذه الآلية ، بأمانة وواقعية ، إلى المستويات التنظيمية الأعلى من أوضاع وردود أفعال لهذه الجماهير حيال ما تتلقاه من مناشط وبرامج للخدمات وتطوير للأوضاع \* .

وكتجسيد لهذه الآلية ، فإن لدينا في الواقع العربى البرامج والمناشط المختلفة الموجهة إلى الأسرة ككل أو إلى فئاتها المختلفة كبرامج العناية الصحية والاقتصادية والثقافية للمرأة المعيلة ، وبرامج الطفولة والمسنين والمعوقين والشباب ، والأسرة في أوضاع خاصة من تشريد أو هجرة ، أو فقر ، أو غياب العائل ، مما سنعرض له في هذا التقرير من إنجازات للدول العربية في إطاره على الصعيد الحكومى .

ويتبقى لنا إيراد ثلاث ملاحظات يجب وضعها بالاعتبار أولهما ، وقد أشرنا إلى طرف منها ، من أن هذه الآليات لا يمكن الفصل بينها إلا على صعيد نظري وتصنيفي فقط ، إذ أن الآلية المؤسسية التنظيمية قد تمتلك مقومات التشريع وسن القانون وصياغة القرار ، بل وقد يتداخل في المنظمة الواحدة إمكانيات التشريع والتنظيم المؤسسي وتقديم الخدمة ، وما إلى ذلك ، كما أن الواقع العربى قد يضيف بعداً آخر ، إذا يمتلك الأشخاص في بعض الحالات الصلاحية بإصدار قرار بقانون لملاحقة أمر جمل ، أو موقف عاثر مما قد تصاب به الأسر في ظروف تلاحق العالم العربى أو بعض أقطاره .

وثاني هذه الملاحظات ، أن الجملة الوافرة مما سنعرض له من إنجازات حكومية ، في واقع اليوم ، لا يعد إنجازاً حقيقياً إلا بالنظر إليه في ضوء وقائع الأمس ، وما زال الطريق في بدايته ، خاصة إذا ما عاينا الفجوة ما بين إمكانات الحكومات وإنجازاتها ، واحتياجات الجماهير وتطلعاتها .

وثالث هذه الملاحظات هي أن ما هو حكومى رسمى لا يجب معاينته فقط بهذه الصفة إلا بالنظر إلى مواقع وظيفية للقائمين على تنفيذه . ففي عالم اليوم يتداخل الحكومى التنفيذى مع الأهلى الشعبى إلى حد بعيد ، كما يعتمد تخطيط ونجاح تنفيذ ، وتقدم أحدهما على الآخر إلى حد ابعدهما مما نزن ومن هنا فإن إنجازاً أهلياً مهماً هو وجه مشرق لجهد حكومى خلاق .

هذا ويحتوى التقرير على مقدمة وتمهيد وعرضاً للإنجازات التى تمت على صعيد العمل العربى المشترك ، ثم عرضاً للجهود الحكومية على المستوى الوطنى أو النظرى . وأنت خاتمة التقرير لتلخيص الإنجازات ومناقشتها ، وعدد من التوجهات لتطوير العمل من أجل تمكين الاسرة العربية .

## معدا التقرير

\* أن هذا البعد المعنى بالربط والتغذية المرتدة وإيجاد قنوات الاتصال المتبادل والمستمر ما بين المقصد النهائى للخدمة (الجمهور) وما بين صانع القرار الاستراتيجى في صياغة الخدمة والنشاط او ما يمكن تسميته بديمقراطية الخدمة ، ليس بعداً سياسياً فقط ، وليس حكراً على الاجهزة النيابية والتمثيلية والشعبية ، وإنما هو أيضاً بالاساس بعد فنى تنظيمى ، ومهنى تستطيع الالية التنفيذية البرامجية الاسهام في نجاحه وتحقيقه الى حد كبير من خلال القياس الدقيق لنبض الجمهور متلقى الخدمة ، بوسائل وتكنيكات مهنية متعددة كمكاتب تلقى شكاوى والتماسات المواطنين واستبيانات توجهاتهم ، وما إلى ذلك .

## أولاً : تمهيد لآيد منه

### ١ - الأهمية التنموية للأسرة :

لعبت الأسرة ولا تزال أدواراً مهمة في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات . ما هو معلوم هي التي تمد المجتمع برصيده السكاني ، وهي الجماعة القاعدية التي ترسي أسس التفكير واكتساب القيم وموجهات السلوك . وإذا كانت الأسرة قد تعرضت لأنواع التغيرات الاجتماعية ، وبدا للبعض أن مؤسسات أخرى قادرة على القيام بأدوارها (1) ، فقد عصفت بها أو تكاد تداعيات العولمة ومخاطرها كما أتاحت لها فرصاً لأعداد أعضائها وتمكينهم تنموياً ، لقد حدا بالكثير من مشتغلين بالعلوم الاجتماعية إلى إعادة النظر الجذرية في الأسرة لإعادة الاعتبار لها كخط دفاع واعي ومهم في إعداد الرصيد البشري وتدريبه على المشاركة الفعالة (2) .

وتزداد أهمية الأسرة في المجتمع العربي نتيجة لأمريين هامين إرتبطا بتداعيات العولمة على نحو مباشر ، وغير مباشر : الأول تغير الأدوار التقليدية الموروثة للدولة الوطنية *Modern Nation State* نتيجة لإحساس دورها في توجيه الاقتصاد ونصيبها من فوائده . فلم تعد قادرة بمفردها على أن تقوم بما كانت تقوم به من خدمات في ظل دولة الرفاة *Welfare State* ، وأما الثاني فيشير إلى أنه إذا كانت منظمات المجتمع المدني قد ملأت بعض الفراغ التنموي الذي نتج عن تغير أدوار الدولة في المجتمعات المصنعة وأضحت تلك المنظمات قاعدة تنموية بين الأسرة والمنظمات الحكومية ، فإن الحال في المجتمع العربي يلقي على الأسرة مسئوليات مركبة ، نظراً لأن المجتمع المدني العربي لا يزال يعاني من نقائص كثيرة وضغوط جمة إدارية ومالية وأمنية وإحساس الخبرة البشرية . وهو ما يجعل أهمية الأسرة مضاعفة في استدامة التنمية وتجدها وطنياً وإقليمياً ، خاصة وأنها كما ذهب كثير من المعين بالتخطيط التنموي ، الوسط الأكثر أهمية وملاءمته لدعم ورعاية الفئات الاجتماعية ؛ الصغيرة والكبيرة في العمر ، والسوية والتي تعاني من ظروف خاصة .

وإذا كانت العولمة قد كثفت من التهديدات التي تواجه الأسرة نتيجة لخلل التوزيع الدولي للثروة وفي المعرفة والتقنية وقسوة الشركات العابرة للجنسيات في نهب الكثير من الفائض المادي والبشري - هجرة الكفاءات - من البلدان النامية ، فزاد هذا وغيره من احتمالات إنهاك الأسرة ولهثها المتواصل لإشباع حاجات أعضائها ، ذلك اللهث المحاصر بين التضخم وارتفاع الأسعار من ناحية ، والبطالة وتآكل الأجور من ناحية ثانية ، والأنماط الاستهلاكية غير الضرورية من ناحية ثالثة .

نتائج العولمة وثوراتها قدمت للأسرة وغيرها من الجماعات الإنسانية فرصاً للدعم والتمكين . فقد أتاحت ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات فرصاً أمام الأسرة للتعلم الذاتي واكتساب المعرفة والانفتاح

(1) L . Bumpass "What is happening To The Family " In Demographic , Vol 7 N , No 4 , 497 , PP . 483

. - 489

وأيضاً : c.h ; pea r son ; "the decline of family "in population and development "vol . 29, no . 2 june 2003 pp . 299-304

(2) أنتونوني جيدنز ، عالم منفلت : كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا ، ترجمة محمد محيي الدين ، القاهرة ، دار ميريت للنشر ،

. ٢٠٠٠ ، ص - ص ٦٦-٦٣ .



الثقافى والمعرفى الذى يمكن أن يسهم فى إعداد أعضاء الأسرة وإثراء وعيهم بالتعليم والعمل والصحة الإيجابية والغذاء والمشاركة والاستفادة من بدائل الخيارات المتاحة<sup>(3)</sup> تدرك هنا أن هذه الفرص لكى تتحول من الاحتمال إلى الإمكان بحاجة إلى جهود منظمة واعية تشارك فيها كل الأطراف أو اللاعبين الأساسيين الفاعلين تنموياً ، سواء كانوا منظمات حكومية أو منظمات مجتمع مدنى ، أو قطاع خاص ، أو الأسرة نفسها .

## ٢- الأسرة العربية : استخلاصات حول الخصائص والأوضاع المعاصرة<sup>(٤)</sup>

أولاً :- تتباين خصائص الأسرة العربية وفرصها التنموية بين بلد عربى آخر . كما تتباين بين الأسر الريفية والحضرية والغنية والفقيرة .

ثانياً :- ورغم هذا التباين ثمة قواسم مشتركة بين الأسر العربية :

١- تغيرات سريعة فى الحجم والتركيب الاجتماعى والعلاقات الداخلية وفى القيم ، أحدثت إرتباكاً داخل الأسرة ، وأثرت سلباً فى إنجازها لوظائفها الإنسانية والتنموية .

٢- تعاني الأسرة من إنحسار أدوارها ، ومن صراع تلك الأدوار مع مؤسسات أخرى ، خاصة المعنية بالتنشئة الاجتماعية والتنموية ، كمؤسسات الثقافة والإعلام والتعليم .

٣- تعاني الأسرة العربية من نمط السلطة الأبوى - الباترياركى - التقليدى والحديث . حيث يسود فى النمط التقليدى - خاصة فى الأرياف - نمط السلطة الذكورية ، ويسود فى النمط الحديث سلطة الجيل الأكبر ذكوراً وإناثاً . وكلا النمطين يصادر الحوار والتعبير والمشاركة .

---

<sup>(3)</sup> على نصار "التعلم ومتطلبات الثقافة فى عالم يزداد إنفتاحاً" فى ندوة العولمة والتعلم والتنمية البشرية فى الوطن العربى ، وحدة البحوث والدراسات السكانية ، جامعة الدول العربية ، فبراير ٢٠٠١ ، ص ص ٣٠-٣٥ .

<sup>(4)</sup> اعتمدنا فى استخلاص تلك الخصائص والأوضاع على عدد من المصادر نذكر منها :-

١- مجموعة السندات العلمية التى عقدتها إدارة الأسرة بجامعة الدول العربية ، سواء منفردة أو بالاشتراك مع مؤسسات عربية ودولية أخرى نذكر منها :-

□ ندوة مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية ٧-٨ مارس ١٩٩٧ م .

□ دور الإعلام فى دعم تماسك الأسرة العربية ديسمبر ١٩٩٨ م

□ الأسرة العربية والمسن ، الدور والعلاقة . أبو ظبى ديسمبر ١٩٩٩ م .

□ الأسرة والتطوع ، ديسمبر ٢٠٠١ م .

□ المؤتمر العربى الأول حول المرأة والفقير بالتعاون مع إدارة السياسات السكانية بجامعة الدول العربية ، برنامج الأمم المتحدى الإنمائى ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، والمملكة المغربية ، الدار البيضاء مارس ٢٠٠١ م .

٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، ١٩٩٢ م .

٣- عبد الباسط عبد المعطى "الأسرة العربية : مشكلات الحاضر وآفاق المستقبل" ندوة الأسرة العربية ، أبو ظبى نوفمبر ١٩٩٨ م .

٤- عبد الباسط عبد المعطى "العولمة وأدوار جديدة للأسرة فى التعلم" فى ندوة العولمة والتعلم والتنمية البشرية " مصدر مذكور .

5- Escwa ; Femal Headed Houshold In Selected Conflict Strihen . UN , N . Y

٤- تعيش الأسرة العربية صراعاً جليلاً متعدد ومركب يسهم فيه المعمرون وكبار السن نتيجة لتزايد معدلات الأمل في الحياة . أو العمر المتوقع عند الميلاد . فيوجد في الأسرة - على نحو عام - ثلاثة أنماط ثقافية : تقليدية وحدائية وما بعد حدائية . هي أنماط بينها تعارضات وتناقضات في القيم والتطلعات وفي وسائل تحقيقها .

٥- يوجد في الأسر العربية فجوة النوع الاجتماعي Gendergap وإن تفاوتت في الدرجة بين الأسر الحضرية والريفية وعبر الطبقات . فأساس فجوة النوع الاجتماعي هو ثقافي وحضاري واجتماعي أكثر منه إقتصادي . وهو أساس تاريخي تراكم مع الحقب والأزمان وكان ، ويسهم في إعادة إنتاج الثقافة والتعليم والإعلام وبناء القوة السياسي والاجتماعي .

٦- ثمة معوقات مركبة ومتداخلة شوهدت من تكوين الأسر الجديدة نتيجة لمتغيرات متباينة بين الأنماط المجتمعية الإقليمية الفرعية - مشرق ، مغرب ، خليج - من معوقات اقتصادية تحول دون الزواج - البطالة والتضخم ومشكلات الإسكان - وبين قيم تؤثر في تكلفة الزواج - المهور - وبين مخاوف تفضي إلى العزوف عن الزواج . لقد ترتب على هذا وذلك تأخر سن الزواج وهو تأخر صاحبه ظواهر أخرى نفسية واجتماعية - الإحباط ، الزواج العرفي ... إلخ . ومع أن تأخر سن الزواج يمكن أن يكون إيجابياً من منظور الصحة الإيجابية والسلوك الديموجرافي ، إلا أن طول فترة التأخر عن حدودها الاجتماعية والنفسية ، يمكن أن يؤثر سلباً في التركيب العمري للسكان وفي الحالة العملية لقوة العمل . وهو أمر بدأت تعاني منه المجتمعات التي عبرت إلى مرحلة ما بعد النحول الديموجرافي Post demographie Transition .

٧- تتجه نسبة الأسر التي تعيلها امرأة إلى التزايد نتيجة لارتفاع معدلات الأمل في الحياة لدى المرأة أكثر من الرجل ، ونتيجة للحروب والنزاعات المسلحة - فلسطين ، حرب العراق ، جنوب السودان ، الصومال - ولبعض صور التفكك الأسري . ومثل هذا النمط من الأسر تعاني منه المرأة ، العائل لأسرته ، ويعاني أعضاء الأسرة من مشكلات متنوعة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر في إشباع حاجات الأسرة وإعداد أعضائها - وتمليكهم من حقوقهم - وتذهب بعض التقديرات إلى أن نسبة هذه الأسر تبلغ خمس إجمالي الأسر العربية .

٨- تتجه نسبة الأسر التي تعاني من الفقر والحرمان البشري إلى التزايد . ولا نقصد هنا الفقر المادي أو فقر الدخل وإنما فقر القدرات . يحدث هذا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية - الخصخصة - التي لم تتحسب التكلفة الاجتماعية لتلك الإصلاحات في ظل إنحسار القدرات المادية للدولة في الدعم والتمكين ووهن شبكات الأمان الاجتماعي Safety Nets ومن المعروف أن للفقر تجليات سلبية على إشباع الحاجات والإعداد الصحي والتعليمي والمهاري وإن كانت مغارم المرأة منه أكثر من الرجل .

٩- تفتقد الأسر العربية في المهجر - الطوعي أو القسري - لكثير من مقومات الاندماج في مجتمعات الاستقبال ، وضعف الارتباط بمجتمعات الأصل ، وتعاني من معوقات تحول دون الحفاظ على الذات الحضارية .

ثانياً إنجازات الحكومات العربية

في مجال تمكين الأسرة

وتطوير أوضاعها

القسم الأول :- إنجازات على صعيد العمل العربي المشترك .

القسم الثاني :- إنجازات على الصعيد القطري .

أولاً :- الآلية التشريعية في مجال حقوق الأسرة .

ثانياً :- الآليات التنظيمية والمؤسسية .

ثالثاً :- برامج ومشروعات لتمكين الأسرة العربية .

رابعاً :- الحث والتثقيف والإعلام بقضايا الأسرة العربية .

## القسم الأول

### إنجازات على صعيد العمل العربي المشترك

نتابع فى الصفحات التالية من التقرير العديد من المشروعات والمؤتمرات والندوات التى تناولت قضايا الأسرة العربية فاستعرضت قضايا الصحة الإيجابية فى مشروع بحثى يتم تطبيقه ميدانياً بالدول المشاركة ، ويستهدف جمع بيانات مهمة حول متغيرات وقائع صحة الأسرة ومؤسسات الخدمات الصحية بهذه الدول بهدف توفير قاعدة معلوماتية تقرب من فهم الواقع وتكون عوناً لصانع القرار عند الشروع فى تحسين وتطوير هذا الواقع .

كما يتضمن هذا القسم عرضاً لبعض المؤتمرات العربية لمتابعة ما بعد المؤتمر العربي الرابع للمرأة ( مؤتمري سبتمبر ١٩٩٦ م ، يونيو ٢٠٠٠ م ) ، كما سنعرض فى هذا القسم عدداً من الندوات التى تناولت قضايا الأدوار الأسرية فى علاقتها ببعض المتغيرات الإشكالية كأثر أمية النساء على الأسرة ، ومستقبل الأسرة فى ظل العولمة الاقتصادية ، ودور الإعلام فى تماسك الأسرة ، والأسرة ، والتطوع ، والأسرة والمسنين ، والمرأة والفقير .

ورغم إنتقائية العرض التى إعتمدت فى إختيار المواد المعروضة على ما أتيح للقاء على إعداد التقرير من إصدارات متاحة له، إلا أن جملة المواد المعروضة تشير إلى حجم الاهتمام بقضايا الأسرة من ناحية ، والى حجم التدفقات التى أشاعها البيان العربي لحقوق الأسرة فى مؤسسات العمل الاجتماعى العربى على تباين مستوياتها .

#### (١) امشروع العربى لصحة الأسرة (١)

يهدف المشروع إلى توفير بيانات تفصيلية ودقيقة حول صحة الأسرة والصحة الإيجابية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلى ، وذلك من خلال إجراء المسح العربى لصحة الأسرة ، وعدد من الدراسات الخاصة حول اتجاهات الشباب نحو الصحة الإيجابية ، ووفيات الأمهات ، وختان الإناث ، والرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن ودور الأزواج فى الصحة الإيجابية وحالة التغذية للأمهات ، والأطفال دون سن السادسة ، ووضع ومكانة المرأة وذلك لتمكين وزارات الصحة والمؤسسات الصحية الوطنية فى الدول المشاركة من الحصول باستمرار وفى الوقت المناسب على المعلومات الموثقة واللازمة لوضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات وبرامج صحة الأسرة والصحة الإيجابية .

ويقوم المشروع على جمع وتحليل وتبويب وتنظيم وتفسير مجموعة هائلة من البيانات يتوقع جمعها ميدانياً من عينة رئيسية حجمها ٦ آلاف أسرة معيشية ممثلة لفئات المجتمع العربى من خلال صحيفتى استبيان ، يتناول أولها متغيرات صحة الأسرة المعيشية ، ويتناول الاستبيان الثانى متغيرات الصحة الإيجابية لكل امرأة عمرها ( ١٥ - ٤٩ سنة ) .

كما طبق البحث إستبياناً ثالثاً لدراسة متغيرات أوضاع وحدات تقديم الخدمات الصحية من منافذ تقديم الخدمات الصحية فى الدول المشاركة فى المشروع .

(١) جامعة الدول العربية ، المشروع العربى لصحة الأسرة ، دليل التدريب ، وثيقة فنية رقم (٦) ، ٢٠٠١ م .

وإضافة لهذه الاستبيانات الرئيسية يطبق المشروع عدداً من الاستبيانات والنماذج الاختيارية التالية :-

- ◀ الشباب غير المتزوجين .
- ◀ نموذج ختان الإناث .
- ◀ نموذج مكانة المرأة .

إضافة إلي عدد من الدراسات الكيفية حول الصحة الإيجابية والشباب وإجراء مجموعة من الفحوصات الطبية والمخبرية حسب إحتياجات الدول المشاركة .

وتقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع عدد من برامج وصناديق ولجان ومنظمات الأمم المتحدة ، والأوبك والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية .

(٢) نحو وضع برنامج عربي ، وآلية لمتابعة المؤتمر العربي للمرأة ٢٨ - ٢٩

سبتمبر ١٩٩٦م (١)

أسفر التقرير الختامي للاجتماع الوزاري رفيع المستوى المنعقد في الأردن ( سبتمبر ١٩٩٦م ) في إطار المؤتمر العربي لمتابعة ما بعد المؤتمر الرابع للمرأة عن صياغة برامج العمل فيما يلي من محاور :-

أ- المحور الأول :- التغلب على الفقر بالنسبة للمرأة

- ١- البرنامج الأول :- تحديد مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه .
  - البرنامج الثاني :- توفير فرص عمل وإقامة مشروعات مدرة للدخل للنساء الفقيرات .
  - البرنامج الثالث :- تأميم العون والرعاية الاجتماعية لفئات خاصة من النساء ( المعوقات - والمسنات - والأرامل - والمهجورات والمطلقات ) .
  - ٤- البرنامج الرابع :- إيقاف انحدار النساء العربيات نحو الفقر ( وقائي ) .
- ب- المحور الثاني :- مشاركة المرأة في صنع القرار

ويستهدف المرأة العاملة وتفعيل دورها ومشاركتها في الإدارات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وفي القطاع الخاص ( ويتم تنفيذه من خلال أربعة برامج ) .

وقد تضمن هذا المحور البرامج التالية :-

- ١- البرنامج الأول ، برنامج تطوير وتحسين الصحة الإيجابية ويستهدف المرأة في سن الإيجاب .
- ٢- البرنامج الثاني ، معالجة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم ويستهدف الفتيات المتسربات من التعليم ، والمرأة في سن الإيجاب .
- ٣- البرنامج الثالث ، التثقيف والإعلام لتكافؤ العلاقات الأسرية ، ويستهدف جميع افراد الأسرة .

---

(١) جامعة الدول العربية ، المؤتمر العربي لوضع برنامج عربي وآلية المتابعة لما بعد المؤتمر العربي الرابع للمرأة ، التقرير الختامي الوزاري رفيع المستوى ، عمان ، الأردن ، ٢٨ - ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦م .

٤- البرنامج الرابع ، توفير إحتياجات النساء المحرومات من الدعم الأسرى . ويستهدف الأيتام والأرامل والعجزة والمسنات والمعوقات .

### (٣) ندوة " أثر أمية النساء على الأسرة " ٣ - ٤ نوفمبر ١٩٩٦م<sup>(١)</sup>

تهدف الندوة إلى ما يلي :-

١- تسليط الضوء على قضية الأمية بصفه عامة وأميه المرأة بصفة خاصة بوصفها من أخطر التحديات التي تواجه الأسرة في الوطن العربى .

٢- التعرف على الوضع الحالي للتربية الأساسية النظامية وغير النظامية فى الأقطار العربية، ووضع الفتيات والنساء .

٣- تبادل الخبرات والتجارب فى مجال القضاء على ظاهرة أمية النساء .

٤- التوصل إلى رؤية مستقبلية لتطوير واقع تعليم الفتيات والنساء فى ضوء الاستراتيجية العربية لمحو الأمية والإعلان العالمي للتربية للجميع وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة العربية .

وقد تضمن جدول أعمال الندوة ثلاثة محاور أساسية هي :-

المحور الأول :- واقع الأمية فى الوطن العربى من منظور الأسرة وجهود مكافحتها .

المحور الثانى :- التجارب والجهود الرائدة فى مجال مكافحة الأمية .

المحور الثالث :- استراتيجيات مواجهة الأمية .

وقد أوصت الندوة بما يلي :-

١- التأكيد على مبدأ إقرار إجبارية ومجانية التعليم ، ووضع البرامج الكفيلة برفع العوائق التى تحول دون تطبيق هذا المبدأ .

٢- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ومكتب اليونسكو ، وبرنامج عربسات واليونيسيف للاستفادة من ورقة العمل المقدمة فى الندوة بعنوان " نحو استراتيجية عربية لمحو أمية النساء " فى وضع خطة مشتركة لمواجهة ظاهرة الأمية ، وذلك بالتعاون مع الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية - إدارة شئون المرأة والأسرة فى جامعة الدول العربية والجهات المعنية الأخرى .

٣- دعوة الدول العربية إلى دعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مادياً وفنياً لمواجهة أمية الفتيات والنساء وجميع الفئات المحرومة .

### (٤) ندوة مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية<sup>(٢)</sup>

هدفت الندوة إلى :-

١- تسليط الضوء على الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية ، والتي تشكل عقبات وعوائق واجهت الأسرة داخل المجتمعات العربية .

(١) جامعة الدول العربية ، ندوة أثر أمية النساء على الأسرة ، الأمانة العامة ، ٣ - ٤ نوفمبر ١٩٩٦م ، الجزء الأول

(٢) جامعة الدول العربية ، ندوة مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية ، والأمانة العامة ٧ - ٨ ديسمبر ١٩٩٧م ، مجلد الوثائق والتقرير الختامي والتوصيات

٢- الخروج بصيغة ملائمة لكيفية مواجهة هذه الآثار والحد من سلبيتها .

وقد تحققت أهداف الندوة من خلال مناقشة لعدد من الدراسات تناولت المحاور التالية :-

**المحور الأول :-** ويتضمن التعريف بالعولمة وآثارها على الأسرة والمرأة العربية ، وقد تم في هذا المحور استعراض الواقع الدولي وآثاره الحالية والمستقبلية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وانعكاساته على المجتمعات العربية .

**المحور الثاني :-** ويشتمل على كيفية المواجهة والحلول بدراسة الإمكانيات العربية الذاتية في تحسين مجتمعاتنا ومواجهة الآثار والحد من السلبيات .

**المحور الثالث :-** ويشتمل على تقارير الدول العربية حول تجارب مجتمعية عربية في طرق التعامل مع العولمة وآثارها على الأسرة والمرأة في سياق كل من شبكات الأمان الاجتماعي في بعض المجتمعات والصناديق الاجتماعية والمشاريع المنتجة البديلة مثل الأسر المنتجة في بعض آخر من هذه المجتمعات .

(٥) ندوة " دور الإعلام في دعم تماسك الأسرة العربية " ٧ - ٨ ديسمبر ١٩٩٨م (١)

أهداف الندوة :-

التوصل إلى صيغة ملائمة لتطوير الواقع الإعلامي لدعم تماسك الأسرة في مواجهة تحديات العولمة ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :-

- ١- رصد وتحليل الواقع الإعلامي وانعكاسات ذلك على الأسرة .
  - ٢- التعرف على دور الإعلام العربي في مواجهة آثار العولمة على الأسرة العربية .
  - ٣- التعرف على التجارب العربية في هذا الصدد .
  - ٤- الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الواقع الإعلامي العربي .
- وقد تم تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاثة محاور أساسية تمثلت فيما يلي :-
- المحور الأول : السياسات الإعلامية تجاه الأسرة والمرأة العربية :-**
- أ- المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة والأسرة .
  - ب- صورة المرأة والأسرة العربية في الإعلام .
  - ج- منظومة القيم الثقافية والاجتماعية للأسرة العربية بين الواقع والإعلام .
- المحور الثاني : الإعلام وقضايا الأسرة في الأراضي المحتلة :-**
- المحور الثالث : الأسرة والمرأة العربية والإعلام في ظل العولمة :-**
- أ- الإعلام والأسرة العربية وتحديات العولمة .
  - ب- الإعلاميات العربيات في حقبة العولمة .

---

( ١ ) جامعة الدول العربية ، ندوة دور الإعلام في دعم تماسك الأسرة العربية ، الأمانة العامة ٧ - ٨ ديسمبر ١٩٩٨م ، التقرير الختامي والتوصيات

ج- وضع تصور لتطوير الأداء والواقع الإعلامي .

## (٦) الندوة العلمية للاحتفال باليوم العربي للأسرة ١٩٩٩م (١)

هدفت هذه الندوة إلى :-

- ١- التأكيد على أهمية الأدوار التي تؤديها الأسرة في المجتمع .
- ٢- تسليط الأضواء على التحديات التي تواجه الأسرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ، وأثر ذلك على المسنين .
- ٣- تدعيم وظيفة الأسرة في رعاية كبار السن .
- ٤- تبادل الخبرات والتجارب العربية والعالمية لتطوير سياسات وبرامج ومشاريع للعناية بكبار السن داخل نطاق الأسرة .
- ٥- التفاعل الإيجابي مع جهود الدولة للاحتفال بالسنة الدولية للمسنين .

وقد تم تحقيق هذه الأهداف من خلال مناقشة مجموعة من البحوث والدراسات دارت حول المحاور

التالية :-

- ١- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمجرافية وتأثيرها على أوضاع المسنين في المجتمعات العربية .
- ٢- أهمية دور الأسرة في رعاية المتقدمين في العمر رعاية شاملة .
- ٣- تأصيل مهام منظمات المجتمع المدني لتأكيد دور الأسرة في رعاية المسنين .
- ٤- تبادل الخبرات والتجارب العربية في ميادين العناية بكبار السن .

## (٧) التقرير العربي لمتابعة ما أنجز عربياً لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (٢)

من خلال متابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية تنفيذاً لمقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، وبعد رصد واقع المرأة العربية في مجتمعاتنا تم وضع النظرة المستقبلية للنهوض بها ، وفي ضوء بعض السياسات العربية تجاه الجمعيات الأهلية ، فقد أوصى التقرير بما يلي :-

---

( ١ ) جامعة الدول العربية ، الندوة العلمية للاحتفال باليوم العربي للأسرة ١٩٩٩م (الأسرة والسن : الدور والعلاقة) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الزواج والاتحاد النسائي العام ، أبو ظبي ٥ - ٦ ديسمبر ١٩٩٩م ، التقرير الختامي والتوصيات

( ٢ ) جامعة الدول العربية ، التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، يونيو ٢٠٠٠م



- أولاً : تمكين المرأة العربية وتحقيق العدالة والمساواة بينها وبين الرجال ويقتضى :-
- ١- إعداد خطط وطنية تتضمن النوع الاجتماعي فى برامج ومشروعات التنمية فى جميع المجالات .
  - ٢- بناء النظام المؤسسى وهيكلته حكومياً وأهلياً على نحو يعزز تحقيق مكانة مأمولة للمرأة .
  - ٣- تنفيذ التشريعات والقوانين التى تحد من تكبيل حرية المرأة إسهاماً فى تحقيق الأمان النفسى لها وصفاء الذهن والتفرغ لأداء الأدوار المأمولة .
  - ٤- ضمان حصول المرأة على نصيب عادل من خدمات واستثمارات برامج التنمية .
  - ٥- بناء قاعدة معلومات وإحصاءات ومؤشرات فى كافة المجالات من منظور النوع الاجتماعى .
  - ٦- الاهتمام بالتعليم المدنى للمرأة " تعليماً سياسياً " لبناء قدراتها وتنمية مهاراتها فى المشاركة الشعبية .
  - ٧- التكامل والتنسيق بين جميع الوزارات المعنية بشئون المرأة والتنمية .
  - ٨- العمل على إكساب المرأة فنون التقنيات الجديدة التى أفرزتها ظاهرة العولمة كصناعة البرمجيات .
  - ٩- تشجيع القطاع الخاص على زيادة نسبة تشغيل النساء .
  - ١٠- دعم وتعزيز برامج محو أمية المرأة .
  - ١١- التأكيد على مبدأ المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لوسائل الإعلام .

ثانياً : سياسات بعض الحكومات تجاه الجمعيات الأهلية :-

ركزت معظم الحكومات العربية على ما يلى :-

- ١- أهمية المبادرات الشعبية والجمعيات الأهلية فى تنفيذ برامج النهوض بالمرأة العربية .
- ٢- دور هذه الجمعيات فى خلق وحدات إنتاجية داخل الأسر وفى مواجهة الزيادة السكانية والتطرف الدينى وتحسين البيئة ومكافحة المخدرات .
- ٣- التوجه نحو دعم الجمعيات القائمة وتشجيع المزيد منها فى مجالات الأمومة والطفولة والمرأة الريفية .
- ٤- التأكيد على معالجة ظاهرة التداخل بين ما هو حكومى وما هو أهلي وإتاحة المزيد من الاستقلالية لهذه الجمعيات .

(٨) ندوة " الأسرة والتطوع " ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١م<sup>(١)</sup>

بمناسبة الاحتفال باليوم العربى للأسرة عقدت الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية - إدارة شئون المرأة والأسرة بالتعاون مع المنظمة العربية للأسرة ندوتها العلمية " الأسرة والتطوع " .

وتمثلت أهداف الندوة فيما يلى :-

- ١- التأكيد على أهمية دور الأسرة وتعزيز مكانتها .

( ١ ) جامعة الدول العربية ، اليوم العربى للأسرة ٢٠٠١م ، ندوة الأسرة والتطوع ، الأمانة العامة ٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١م

- ٢- تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الأسرة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية .
- ٣- التأكيد على أهمية الجهود التطوعية في حل المشكلات وتطوير الشراكة مع الأسرة ، وتشجيع المؤسسات والهيئات التي يهتما الموضوع للإسهام والمشاركة في التنفيذ لتحقيق التنمية .
- ٤- الإعلام عن الجهود الحكومية والأهلية بشأن الموضوع محور الاهتمام مع تبادل الخبرات والتجارب العربية لتطوير السياسات والبرامج الأسرية .

وقد تم تحقيق هذه الأهداف من خلال مناقشة المحاور التالية وما قدم حولها من بحوث ودراسات :-

#### أولاً : المحور الاجتماعي والثقافي

- ١- العلاقة بين قيم التطوع والقيم السائدة في الأسرة .
- ٢- التنشئة الاجتماعية ودورها في تعميق ثقافة التطوع .
- ٣- دور الحركة التطوعية في تلبية إحتياجات الأسرة ومواجهة المشكلات .

#### ثانياً : المحور الاقتصادي

- ١- الدور الاقتصادي للتطوع في حياة الأسرة .

#### ثالثاً : المحور السياسي

- ٤- التطوع والوعي بالمشاركة السياسية ( تونس ) .
- ٥- دور الجمعيات الأهلية في التوعية والتثقيف .

رابعاً : تجارب عربية لدور الحركة التطوعية في إشباع الإحتياجات وحل المشكلات الأسرية

- ١- أطر مقترحة لتفعيل دور الحركة التطوعية .

#### (٩) المؤتمر العربي حول " المرأة والفقر " : السياسات المعنية بالحد من الفقر

بين النساء ٢٠٠٢م (١)

خلص التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية إلى انه قد أصبح هناك اعترافاً رسمياً بأهمية دور المرأة ووضع قضاياها على أجندة العمل السياسي وتأكيد حقها في المساواة والتمكين . وعلى الرغم من ذلك توجد العديد من العقبات التي تواجه المرأة العربية مما يستدعي المزيد من الجهود على محاور عدة لتحسين أوضاعها.

وقد إهتم المؤتمر الحالي بتقييم السياسات المعنية بمكافحة الفقر بين النساء في عدد من الدول العربية وقد أسفر هذا التقييم عما يلي :-

- ١- تبنت معظم الدول العربية سياسات كلية لمكافحة الفقر تتضمن برامج مكافحة فقر النساء يتم تنفيذها عن طريق الوزارات المعنية ( الشؤون الاجتماعية - الصحة - التعليم ) ولكن يغيب عن هذه البرامج مشاركة المرأة الفقيرة في تصميمها في معظم الدول العربية .

( ١ ) جامعة الدول العربية ، المؤتمر العربي حول " المرأة والفقر " الدار البيضاء ٢٠ - ٢٣ مارس ٢٠٠١م ، المجلد الثاني : تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ، التقرير العربي ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

٢- تستهدف هذه الخطط التنموية رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع على كافة الشرائح الاجتماعية .

٣- القضاء على الأسباب المؤدية إلى الإقصاء والتهميش من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير القروض لهن ، وتهدر بهن فنياً ومهنيًا .

٤- دعم الجمعيات المعنية بشئون المرأة مالياً وفنياً .

٥- تبسيط الممارسات المصرفية وتوفير الضمانات أمام المرأة .

٦- إشراك المرأة في عمليات صنع القرار في مؤسسات الائتمان والخدمات .

٧- إعادة النظر في العمليات التعليمية والإعلامية الخاصة بالمرأة بما يحسن كيف ومردود هذه العمليات .

وقد رصد المؤتمر عدداً من المعوقات التي تحول دون استفادة الإناث من برامج مكافحة الفقر تتمثل

فيما يلي :-

١- معوقات تحول دون أخذ البعد النوعي في الاعتبار عند وضع السياسات المعنية بالحد من الفقر ( أمية المرأة - الموروث الثقافي - غياب المعلومات المرتبطة بالنوع ) .

٢- معوقات تحد من اطلاع مؤسسات العمل التطوعي بدورها للحد من فقر النساء ( ضعف التمويل - غياب التنسيق بين المؤسسات - ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية ) .

٣- معوقات تحول دون مشاركة المرأة بصفه عامة ، والفقيرة بصفة خاصة في سوق العمل ( تدنى مستوى التعليم والكفاءة المهنية- التغيرات المستمرة في سوق العمل - ضعف رأس المال - عدم وعي المرأة بحقوقها ) .

٤- معوقات تحول دون الاستفادة من برامج التعليم والتدريب ( تعدد أدوار المرأة - الزواج المبكر - ضعف الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب ) .

(١٠) مؤتمر نحو استراتيجية للأسرة العربية : الدوحة ٦-٨ يناير ٢٠٠٣م

نظم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة قطر وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية في الدوحة عاصمة دولة قطر في الفترة ما بين ٦-٨ يناير ٢٠٠٣م مؤتمر "تحو استراتيجية للأسرة العربية" .

شارك في المؤتمر ، أصحاب السعادة والمعالي وزراء الشؤون الاجتماعية والأسرة العرب ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وعشرين دولة عربية وعدد من المنظمات والمؤسسات والهيئات العربية والدولية ذات العلاقة .

وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات ممثلي كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية أكد خلالها على أهمية المؤتمر وضرورة الخروج بملاحح استراتيجية للأسرة العربية تعكس ثمارها على الأسرة والمجتمع .

شارك في المؤتمر قرابة (٢٠٠) مشاركاً من المهتمين بشؤون الأسرة من واضعي السياسات ،  
والأكاديميين المتخصصين ، والشخصيات البارزة العربية والدولية .

وتناولت جلسات العمل عدة محاور تتعلق بالمنطلقات الفكرية والثقافية والمنهجية لاستراتيجية  
الأسرة العربية ، والواقع الاجتماعي والنفسي للأسرة العربية ، والمنظومة الثقافية القيمية للأسرة العربية ،  
والواقع الاقتصادي للأسرة العربية وآليات تمكينها ، والأطر القانونية والأنظمة الوطنية لحماية الأسرة ،  
وتأثير التنظيم السياسي والمجتمعي على الأسرة العربية ، وأساليب تمكين الأسرة العربية ودورها في  
التنمية والتماسك الاجتماعي ، والتقرير العربي الذي تضمن مراجعة للقرارات العربية المتصلة  
بالسنة الدولية للأسرة والعوائق التي اعترضت تنفيذها وما حققته من نتائج ، وقدم خلال المؤتمر (١١)  
ورقة عمل .

ولقد خلاص المؤتمر إلي إعلان مشروعه التالي :-

- ١- وضع إطار تصوري لاستراتيجية للأسرة العربية .
- ٢- دعوة جامعة الدول العربية لمخاطبة كل من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، ومجلس  
جامعة الدول العربية ، ومؤتمر القمة العربية القادم لإدراج مسألة وضع استراتيجية للأسرة  
العربية على جدول أعمالهم .
- ٣- دعوة جامعة الدول العربية لتشكيل لجنة خبراء من الدول العربية مهمتها وضع الصيغة النهائية  
لاستراتيجية للأسرة العربية تمهيداً لرفعها لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس جامعة  
الدول العربية ، ومؤتمر القمة العربية القادم (الذي ينعقد عام ٢٠٠٤) لإقرارها بما يعزز دور  
الأسرة في المجتمع ويساهم في الحفاظ على بنائها وحماية أفرادها وتنمية قدراتهم .
- ٤- العمل على تقديم الدعم الفني من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للدول الأعضاء  
لمساعدتها في بلورة استراتيجيات وطنية موازية ومكملة لاستراتيجية الأسرة العربية وحث هذه  
الدول لتخصيص الموازنة المناسبة لذلك .
- ٥- حث الدول العربية التي لم تنشئ بعد هيكل عليا ولجان وطنية للعناية بالأسرة أن تسارع في  
إنشائها ودعمها بالخبرات التي تساعد في إطلاقها .
- ٦- تولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مهمة متابعة تنفيذ ما جاء في إعلان الدوحة من خلال  
آلية عمل عربية تهدف إلى متابعة الخطوات التنفيذية التي قامت بها كل دولة بخصوص وضع  
استراتيجية للأسرة فيها، وعقد ندوات وورش عمل ولقاءات للخبراء حول خطوات وآليات التنفيذ  
، ورفع تقرير بذلك إلي الاجتماع الدوري لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لغاية  
المتابعة .
- ٧- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي للمؤسسات الرسمية لتشكيل منظمات وجمعيات  
تطوعية تعنى بشؤون الأسرة وتدافع عن حقوقها .
- ٨- التأكيد على الدول العربية لتنفيذ القرارات التي أقرها وزراء الشؤون الاجتماعية وخصوصاً  
استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي ، وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية والميثاق  
العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة والاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية والبيان العربي  
لحقوق الأسرة ، والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ تلك القرارات .

- ٩- اعتبار منظمة الأسرة العربية منظمة متخصصة في مجال الأسرة والعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتكون ضمن هياكل الجامعة العربية والطلب من الدول العربية تمكينها ودعمها لتحقيق أهدافها .
- ١٠- دعوة الدول العربية لتبني بعض الأنشطة التي يتضمنها المشروع المقدم من الجامعة العربية للاحتفال بالذكر العاشرة للسنة العالمية للأسرة (٢٠٠٤) وفق الأولويات الخاصة بكل دولة .
- ١١- إجراء دراسات حول واقع الأسرة في الأقطار العربية ، مع التركيز على أوضاع الأسر الفقيرة والمهمشة وبخاصة الأسر التي ترأسها نساء ، بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية على أوضاع الأسر .
- ١٢- دعوة جامعة الدول العربية وبمساعدة من الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني لإنشاء قاعدة بيانات متجددة للأسرة العربية وموقع للإترنت، وتسهيل حصول الباحثين والمؤسسات المعنية على المعلومات حول مختلف المجالات المتعلقة بالأسرة .
- ١٣- إعراب المشاركين عن قلقهم لوضع الأسر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن تضامنهم الكامل مع نضال أفرادها المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومن أجل تحرير وطنهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، كما طالبوا الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية بسرعة تقديم كافة أشكال الدعم لتلك الأسر .
- ١٤- إعراب المشاركين عن تضامنهم مع الأسر العراقية الواقعة تحت الحصار ومطالبتهم برفع الحصار الظالم عن العراق ورفض الحل العسكري بأي شكل من الأشكال .
- ١٥- التأكيد على حق الأسر الكويتية باسترجاع مفقوداتها وأسراها والمناشدة بسرعة البت في هذا الموضوع توحيداً للصف العربي .

## (١١) بعض إنجازات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

- ١- نظمت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب / ندوة في تونس اهتمت باحتياجات ومشكلات كبار السن عام ١٩٩٧
- ٢- نظمت الأمانة الفنية / أيضا دورة تدريبية وزيارة استطلاعية للقيادات الإشرافية والتخطيطية العاملة في مجال المسنين مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة البحرين ، وكان ذلك انسجاما مع إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ عاما دوليا لكبار السن.
- ٣- نظمت الأمانة الفنية للمجلس في أكتوبر عام ١٩٩٨ بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية حلقة نقاشية حول كبار السن .
- ٤- أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٩٨ بيانا بمناسبة الاحتفال بالعام الدولي لكبار السن ، كما أعدت الأمانة الفنية للمجلس برنامجا للاحتفال بالعام الدولي لكبار السن على المستوى

العربي والقطري ، كما أعدت الأمانة الفنية أيضا مشروع خطة عربية لرعاية كبار السن وأرسلتها إلى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظات بشأنها .

٥- قرر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب عقد اجتماع تنسيقي للجان الوطنية لكبار السن ، وذلك عام ١٩٩٩ لتدعيم الجهود في مجال رعاية كبار السن . وقد انتهى هذا الاجتماع باقتراح إنشاء رابطة عربية للجان الوطنية لكبار السن ، حيث تم إعداد نظامها الأساسي بصورة مبدئية<sup>(١)</sup>.

---

(١) مسودة التقرير العربي ، مصدر سبقت الإشارة إليه ، ص - ص ١ - ٢

## القسم الثاني

### إنجازات على الصعيد القطري

شهدت الجهود الحكومية ، في جملتها ، في مجال حقوق الأسرة ، منذ العام ١٩٩٤ تطوراً كبيراً من حيث فعالية الآليات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والبرامجية .

لقد تبنت العديد من الأقطار استراتيجية وطنية واضحة المعالم في مجال تنمية الأسرة وتمكينها وتطوير فعاليتها - كياناً وأدواراً - على الصعيدين المؤسسي والفردى .

وفى هذا الإطار فقد اعتمدت السياسات متعددة الأهداف والمدى ، كما وضع بعض هذه السياسات موضع التنفيذ .

ومن أصل ٢٢ قطر عربى فقد شهدت معظم الاقطار العربية إنشاء آلية (مجلس أعلى - وزارة - لجنة وطنية وما إلى ذلك) للأسرة لتنسيق الجهود في مجال وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة ، ضمت من حيث العضوية الأجهزة الرسمية والمنظمات غير الحكومية والخبراء من ذوى الاختصاص والاهتمام بشئون الأسرة .

ورغم أن حجماً معتبراً من الأقطار العربية لم يصادق بعد ، سواء على البيان العربى للأسرة أو قانون الأسرة العربية ، فإن معظم الأقطار العربية قد شهدت صدور جملة من التشريعات والقوانين الوطنية ، كما شاركت في العديد من المعاهدات والاتفاقات الإقليمية والدولية حول سن أو تحديث وتطوير القوانين والتدابير المتعلقة بتمكين الأسرة وصون حقوقها .

وفى سياق المسوح الأسرية لحصر وحداتها وتوزيعاتها وتفصيلات أوضاعها الاجتماعية ، والصحية والثقافية ، فقد شرعت معظم الأقطار العربية في مثل هذه المسوح كما بدأت نتائج بعض هذه المسوح بالظهور إلى مجال النشر في بعض هذه الأقطار .

ورغم أن الجهد الأهلى في مجال الأسرة ليس موضوعاً لهذا التقرير \* ، فإن تكريس الجهد الأهلى ، وإسهام الأقطار العربية في فعاليات المنظمات العربية في مجال الأسرة وشؤونها مما يحسب للأداة الحكومية في هذه الأقطار . وفى هذا الصدد فقد شهد العمل الأهلى (غير الحكومى بعامه) في المجتمعات العربية منذ العام ١٩٩٤ إنتشاراً واضحاً من حيث تأسيس الجمعيات المعنية بمجالات الرعاية الأسرية المختلفة من طفولة ، وأحداث ، وشباب ومسنين ، والتي تتوجه بمناشطها نحو جماهير ريفية وحضرية على السواء كما أتيح للبعض من هذه الجمعيات المشاركة في الكثير من التجمعات الإقليمية والإسهام في المؤتمرات والندوات إقليمياً ودولياً .

---

\* يصدر بالتوازي مع هذا التقرير المائل بالايدي تقريران اخران يتناول احدهما الجهود الاهلية والمجتمع المدنى ، ويتناول الاخر المنظمات العربية فى هذا الصدد .

ومن المفيد هنا التنوية بما أوضحت إستراتيجيات الجهد الحكومي العربي من حصول الكثير من الأقطار العربية على عضوية جديدة في المنظمات العاملة في مجال الأسرة منذ إقرار البيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) .

ولقد تنوع مجال عمل هذه المنظمات في الأطر العربية والإقليمية والدولية ، كما تنوعت عضوية هذه الأقطار في تلك المنظمات ما بين عضوية عاملة أو منتسبة أو مراقبة ، مما سنوضحه في الصفحات التالية .

ومن هنا فقد شهدت هذه المنظمات العاملة في مجال الأسرة دعماً حكومياً متزايداً منذ إقرار البيان العربي ، وإذ تنوع هذا الدعم ما بين جهة حكومية بحتة كالوزارة المعنية أو لجنة وطنية مشتركة ما بين جهود جهات عدة .

وفى إطار الآلية التنفيذية البرمجية والمناشئية ، فقد شهدت الأقطار العربية في مجال رعاية الأسرة وتمكينها وصون حقوقها ووفرة هائلة من هذه البرامج والمناشط ، فهناك ما يفوق الحصر من المشروعات التى تهدف إلى تأمين الاستقرار المادي والمعنوي والنفسي لفئات الأسرة ، إلى جانب المشروعات التى تهدف إلى تطوير حاجة اجتماعية مادية أو معنوية لهذه الفئات .

وتتنوع هذه المشروعات ما بين التدريب وإكساب المهارات ، أو التأهيل للفئات الاجتماعية رقيقة الحال ، أو التوجيه والإرشاد الأسرى ، وتتصاعد إلى حيث العمل على تنمية مجتمعات محلية كالقرى وأحياء السكن بالمدن الفقيرة . وإن كان الغالب على مناشط هذه الآلية في ضوء إستراتيجيات الواقع العربي هو مشروعات الضمان الاجتماعى حيث الرصد المال الحكومى للإعانات في ميزانيات الوزارات المعنية . وستتابع هذه المناشط تفصيلاً في موضع لاحق . ولعل الحجم المحدود الذي يطالعنا به توجيه بعض هذه المشروعات (حكومية وغير حكومية) نحو خدمة الأسر التى تعيلها نساء **Female Head Hous Hold** يجد تصاعداً في المستقبل القريب ، حيث من الواضح تزايد حجم هذه الوحدات الأسرية في الواقع العربي لأسباب عديدة كالعمل المغترب للذكور من أرباب الأسر ، أو تزايد معدلات وفياتهم من الحروب وغيرها .

هذا ، وتفيد ، إستراتيجيات الجهود الحكومية - فيما سنعرض لتفصيلاته - توجه العديد من المشروعات الموجهة لخدمة الأسرة إلى الأسر في ظروف خاصة كخدمات التوطين والتهجير ورعاية أسر الشهداء والمقاتلين والمفقودين والسجناء والمغتربين والفقراء ، إضافة إلى نوعية جديدة من المشروعات الموجهة لخدمة الأسرة المهاجرة خارج الوطن لتدعيم كيانها وتوطيد صلاتها بالوطن الأم .

وفى المجال الإعلامى ، سواء المعنى بقضايا الأسرة ، أو المعنى بالتوجه إلى الأسرة وفئاتها وأفرادها ، فقد شهدت البرامج الإعلامية سواء المطبوعة من كتب ودوريات أو المبتوثة من برامج ودراما مسموعة ومرئية ، شهدت هذه البرامج منذ إقرار البيان العربي لحقوق الأسرة ووفرة في عدد المطبوعات وساعات البث ، كما شهد المجال الإعلامى تنوعاً من حيث نوعية الموضوعات مضمون الرسالة الإعلامية . ولعل من المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى تزايد نسبة السيدات في هيئات التحرير ومجالس إدارات الجهات القائمة بإعداد الرسائل الإعلامية في مجال الأسرة .



## أولاً الآلية التشريعية في مجال حقوق الاسرة

يحتل التشريع في مجال حقوق الاسرة أهمية كبيرة فيما يتعلق بالجهد الحكومي في سياق تمكين الاسرة وتعظيم قدرات افرادها . فالقانون ينشئ الحق في بعض الحالات ويحميه في كل الاحوال ، كما يحدد الاطراف الاجتماعية ، ويوضح بدقة مجال علاقاتها ( حقوقاً والتزامات ) ببعضها البعض علي نحو تتوافر فيه العمومية والوضوح والحياد والالزام .

ولا تقف اهمية التشريع في مجال تكريس الحقوق عند هذا الحد ، لكنه يوحد الاهدان والمواقف وراء القضايا الاجتماعية ويسهم في تعبئة الرأي العام ، وتصحيح نظرة المجتمع الي الاسرة والمرأة وقضاياها ، ومن هنا فإن التشريع بما يسبقه من اعداد ، وما يسايره من مناقشات ، ومجالات حول ما قد يضيفه الي حقوق طرف ما ، وقد ينقصه من حقوق طرف اخر ، يعد مناسبة عظيمة لنفض الجمود عن الواقع الاجتماعي ، وتحقيق الحركة الاجتماعية الايجابية ، فضلاً عن اهميته كأسلوب ديمقراطي في انشاء الحقوق وممارستها\*

ومن المؤكد ان جهوداً تبذل في هذا الصدد على صعيد كل دولة عربية لابد وأن تتنوع -تنوعاً هائلاً- من حيث أهدافها واجراءاتها والصفة الحكومية وغير الحكومية (الاهلية) للقائمين بها .

ويعنى التقرير الحالى برصد الجهود والاتجازات التي إصطبغت بالصبغة الحكومية في مجال تنفيذ اهداف السنة الدولية ، وذلك رغم إيماننا العميق بتشابك وتداخل ما هو حكومي وما هو غير حكومي (أهلي) فمؤسسات المجتمع المدني ليست بمعزل ، تأثيراً وتأثراً ، بالمؤسسات الرسمية على الصعيدين المحلي والقومي ، وتلك ناحية لن يغفل هذا التقرير عن متابعة ابعادها في حدود اهتمامه الاساسي وهو الاتجازات والجهود الحكومية فقط .

ولقد عرفت الاقطار العربية وفرة من التشريعات والقوانين الخاصة بالاسرة منذ اقرار البيان العربي لحقوق الاسرة ( ١٩٩٤ ) .

من هذه التشريعات ما يصل من حيث المستوي الي مواد الدستور كما في الدستور السوداني الذي اعطي المرأة الحق في منح جنسيتها لمولودها ، أو اصدار القانون الشامل لتنظيم ناحية اسرية مهمة كقانون تنظيم اوضاع واجراءات التقاضي في مسائل الاحوال الشخصية ( قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ) في مصر ، او مستوي مراجعة قوانين الاحوال الشخصية او تعديل قانون الخدمة المدنية او تطوير لقانون العمل والرعاية الاجتماعية كما حدث باليمن بصور القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ والمعني بفئات وشرائح من ضمنها المرأة .

سنوالي فيما يلي عرض طائفة من الاتجازات العربية في هذا الصدد معتمدين بالدرجة الاولى ردود الدول العربية علي الاستبيان المشار اليه في مقدمة هذا التقرير ، ثم بالرجوع إلى الإصدارات المختلفة في حالة عدم توفر مثل هذه الردود علي ذلك الاستبيان .

---

\*لايغيب عن الذهن ما قد يعترض التشريع ونصومه من حصار قوى اجتماعية متباعدة وقد يحولها الي مجرد نصوص معطلة ، أو حتي قد ينقلب بالقصد منها الي عكس المراد. لكن التشريع في كل الحالات يعد بمثابة الحجر الذي يلقي في مياه بحر ساكن فيوجه الانظار الي ما كان مهملأ في وقت سابق .

عرفت الاردن مجموعة من التشريعات المعنية بحقوق الاسرة وافرادها . وقد صدرت بالاردن كثير من التعديلات القانونية منذ العام ١٩٩٤ منها :-

- ❖ دفع مدة اجازة الامومة من ٦٠ يوم الي ٩٠ يوم في القطاع الرسمي .
  - ❖ قانون الاحوال المدنية رقم ٩ لسنة ٢٠٠١ والذي ينص علي حق المرأة المطلقة والارملة والمتزوجة بأجنبي من الحصول علي دفتر عائلة مستقل
  - ❖ رفع سن الزواج للمرأة والرجل الي ١٨ سنة .
  - ❖ المساواة بين الرجل و المرأة في المحل لجرائم الشرف بقانون العقوبات.
- وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان ٢,٥% لعام ٢٠٠١ ، ومشاركتها في السلطة القضائية ١,٤% ، كما توجد وزيرة واحدة ، واربعة عشرة قاضية ، اضافة الي تولي المرأة مناصب في السلك الدبلوماسي والتقابات .
- ويعد قانون المجلس الوطني لشئون الاسرة لسنة ٢٠٠١ من التشريعات المهمة التي صيغت في مجال حقوق الاسرة .
- وقد انشئ المجلس وفقاً للقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ ، ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلالاً مالي وإداري ، ويرأس هذا المجلس جلالة الملكة ، ويعمل علي النهوض بالاسرة الاردنية ، ويمتد دوره الي ما يتصل بأفاق حمايتها ، وتأمين استقرارها وتحسين نوعية حياة افرادها .
- ومن المهام النوعية للمجلس كما حددها مرسوم تأسيسه .
- تقديم التوصيات لتحديد الاولويات المتعلقة بشئون الاسرة وافرادها وفقاً لحاجات المجتمع الاردني .
  - تشجيع البرامج والنشاطات التربوية والاجتماعية والثقافية والاعلامية الموجهة للاسرة والمشاركة في تطويرها والعمل علي تفعيل مشاركة الاسرة في الحياة العامة .
  - متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الطفولة المبكرة وتطويرها .
  - متابعة الجهود الرامية الي تحقيق اهداف المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بشئون الاسرة .
  - المساهمة في تطوير التشريعات لمراعاة احتياجات الاسرة وضمان امنها واستقرارها .
  - التعاون مع المؤسسات والجهات المعنية ذات العلاقة بأهداف المجلس والسعي لتوفير الدعم الفني والمساندة لها . ومتابعة اعمال المراجعة والتقييم لنتائج النشاطات والبرامج المتعلقة بشئون الاسرة واقتراح اليات لتطويرها .
  - اجراء البحوث والدراسات وانشاء قواعد البيانات المتعلقة بشئون الاسرة وافرادها وتحديد المؤشرات اللازمة للمتابعة والتقييم .

وقد عقد المجلس " ست اجتماعات " خلال عام ٢٠٠٢ ناقش خلالها الأمور المتعلقة بسياسات المجلس وخطة عمله وتشغيل الامانة العامة ، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بمهامه وكان من ابرز الموضوعات التي تم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها ما يلي :-

١- تشكيل اللجنة التنفيذية وتكليفها بتشغيل الامانة العامة واعداد موازنة المجلس للعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .

٢- اقرار الاطار العام لعمل المجلس الذي شمل ( الرسالة والغاية والاهداف والتوجهات الاستراتيجية ) .

٣- اقرار الاطار الفكري الذي يستند اليه عمل المجلس لتنفيذ توجهاته الاستراتيجية وادواره في " البحث والشراكة والمتابعة والمؤازرة والسعي والتنسيق والتيسير"

٤- اقرار مهام وانشطة المجلس للعامين (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

٥- تشكيل فريقين عمل احدهما لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة وتطويرها والآخر لحماية الاسرة .

٦- التنسيب بألية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال وزارة التنمية الاجتماعية .

٧- اقرار خطة عمل المجلس للعام ٢٠٠٣٠ .

ويعتبر اهم ما يميز الاطار الفكري لعمل المجلس حرصه علي شمول مختلف الجوانب والمستويات التي تشكل حياة الاسرة وتؤثر فيها او تتأثر بها ولذلك فقد حدد المجلس -إطاراً لعمله- ثمانية قطاعات رئيسية هي :-

"الاسكان والبنية التحتية والبيئة - والتعليم - والصحة - والوضع الاقتصادي - وسوق العمل - والشبكة الاجتماعية - والثقافة والتسلية والاستجمام - والحياة العامة " واعتبر المجلس هذه القطاعات .

هي القطاعات الاستراتيجية التي يستند عليها في قراءته لواقع الاسرة الاردنية بشكل عام وسعيه لتحقيق الغاية من انشائه بشكل خاص .

## (٢) دولة الامارات العربية المتحدة

نص الدستور المؤقت في بابه الثاني ، المادة (١٥) على أن "الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق ، وحب الوطن ، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف .

كما نصت المادة (١٦) على أن "يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ، ويحمى القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة ، أو البطالة الإجبارية ، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح المجتمع ، وتنظيم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية .

وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٩٧ أهداف الدولة في مجال الشؤون الاجتماعية فيما يخص الأسرة ، وإتساقاً مع الدستور ، فيما يلي :-

- ❖ تحقيق استقرار الأسرة وتماسكها ورعاية الطفولة وتوجيه الشباب في حدود اختصاصات الوزارة من خلال مراكز التنمية الاجتماعية .
- ❖ إجراء البحوث والدراسات اللازمة للتعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع والأسرة .
- ❖ وضع ومتابعة الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لمواجهة المشكلات الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية للمجتمع والأسرة .
- ❖ توفير وسائل وقاية المجتمع والأسرة من الآفات الاجتماعية ومقاومة عوامل الانحراف .
- ❖ رعاية الأحداث الجانحين ، واليتامى ، ومجهولي الأبوين ، والعجزة والمسنين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع .
- ❖ توفير الخدمات الاجتماعية للأسرة ، وتشجيع الادخار العائلي لتحقيق تماسك الأسرة وترابطها وتوفير الاستقرار لها .
- ❖ توفير الرعاية اللازمة لحماية الطفولة وحسن تنشئتها .
- ❖ تشجيع الصناعات البيئية المنزلية للاستفادة من المهارات والخامات بالبيئة لزيادة دخل الأسرة .

كما تم إصدار القانون الاتحادي الخاص بالحضانات العائلية ( نظام الأسر البديلة ) وفيها يتم تسليم طفل أو أكثر من الأطفال حديثي الولادة من مجهولي الأبوين إلى أسرة مواطنة بهدف إيوانه ورعايته وتحمل مسئولية تنشئته نيابة عن الدولة .

وقد تم تعديل قانون الخدمة المدنية عام ٢٠٠١ في المادة (٥١) بما يحقق تقدماً فيما يتعلق بإجازة الوضع . وتواصل المسيرة التشريعية إصداراتها في المستقبل القريب إذ أن هناك قانوناً قيد الإصدار لأحوال الشخصية لتنظيم الخطبة والزواج والطلاق والميراث إلى آخره .

وفى ٢٠٠٢/١٢/١١ تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات لبدء تنفيذها بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة ، وتحدد هذه الاستراتيجية إطاراً عريضاً بوضع برنامج وآلية الارتقاء وتمكين المرأة الإماراتية في مجالات رئيسية هي :- الصحة ، التعليم ، العمل الاجتماعى ، الإعلام ، الاقتصاد ، البيئة ، المشاركة السياسية ، التشريعات .

### (٣) البحرين

شهدت مملكة البحرين عدة تشريعات مهمة منذ إقرار البيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) . فقد أنشئ المجلس الأعلى للمرأة بأمر أميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١ للعناية بتنسيق الجهود في مجال وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة رسمياً وشعبياً في شؤون الأسرة . وكانت لجنة حقوق الإنسان قد

تأسست بمجلس الشورى عام ١٩٩٩ لدراسة جميع التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة .

وفى مجال الرعاية والتأهيل الاجتماعى صدر القرار الوزارى رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن شروط وإجراءات الترخيص لتخصيص وتشغيل مؤسسات دور الرعاية والتأهيل الاجتماعى ، كما صدر قانون رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين عام ٢٠٠٠ لتنظيم تقديم الخدمات المتكاملة والمستمرة للمعاقين في المجالات الطبية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والتأهيلية والتشغيل والمواصلات والإسكان .

وفى مجال الطفولة ، صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الحضانة الأسرية إستكمالاً للتشريعات البحرينية المنظمة لشئون الأسرة ، إضافة إلى علاقة هذا القانون باتفاقية حقوق الطفل .

وفى مجال العون المادي للأسرة وأفرادها صدر القرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥ بشأن نظام المساعدات الاجتماعية ، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢-١٦١٧ في ١٤ يناير سنة ٢٠٠٠ لزيادة الاعتمادات المالية للأسر المحتاجة وتطويراً لمشروع الأسر المنتجة ، وذلك بهدف تأمين الوضع الاقتصادي للأسرة عن طريق إعالة من لا دخل لهم أو ضعيفي الدخل .

وقد شهد هذا المجال أيضاً طائفة من المكرمات الملكية والأميرية ، منها :-

📖 المكرمة الملكية لمشروع تخفيض رسوم الكهرباء والماء عن الأسر المحتاجة (يناير ٢٠٠٠) .

📖 المكرمة الملكية المتمثلة في تخصيص ٣٠% من حصص شهادات اسهم مجمع عقارات السيف (١٤ أكتوبر ٢٠٠٢) لكفالة الحياة الكريمة لكل مواطن بما يتناسب مع ما حققه المجتمع من إنجازات تنموية واقتصادية .

📖 المكرمة الأميرية للأيتام والأرامل اللاتي ليس لديهن عائل (١٥ يوليو ٢٠٠١) .

(٤) تونس

تشهد تونس تدخلاً تشريعياً متعاضداً في مجال حقوق الأسرة منذ فترة مبكرة ، وقد تم إقرار الحادى عشر من ديسمبر يوماً وطنياً للأسرة من كل عام للمقاربة بين الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة والخطة الوطنية لمحو الأمية .

وينص الدستور التونسي على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وحق المواطنين في العمل والصحة والتعليم .

وفى مجال حقوق الطفل أصدر رئيس الجمهورية قراراً عام ١٩٩٥ بجائزة رئيس الجمهورية لحقوق الطفل ، كما عنيت الخطة الثامنة للتنمية (١٩٩٢ - ١٩٩٦) بأن يشمل البرنامج الوطني للحماية والإدماج الاجتماعى ٢٥% من المؤسسات التربوية عند نهاية هذه الخطة .

وفى إطار التنظيم التشريعى للحياة الأسرية ودعم حقوقها يأتي قانون حماية المسنين (١٩٩٤) وقانون رعاية المعاقين (١٩٨٨) وقانون الحق في الاسم واللقب (١٩٩٩) وقانون الاشتراك في الأملاك (١٩٩٨) وهو القانون الذي يضع أمام الزوجين إمكانية الاختيار بين نظام الاشتراك في الأملاك أو الفصل فيها ، تجنباً للمشاكل التي قد تواجه الزوجين في هذا الشأن .

## (٥) الجزائر

عرفت الجزائر في تشريعاتها الخاصة بالمرأة العاملة إجراءات خاصة لحماية المرأة ودورها كأم في الخلية العائلية كما لا يفرق نظام الضمان الاجتماعي بين الرجل والمرأة .

ومن هنا فقد عرفت الجزائر وجود ٥ وزيرات و ٦٦٣ قاضية بنسبة ٥٧,٢% إضافة إلى ٢٥ مقعد برلماني للسيدات من ٦٩٤ مقعد ، وتولت المرأة قيادة أحزاب سياسية ومراتب عليا في الحكومة ورئاسة الجمهورية .

ويوفر التشريع الجزائري في ميدان الضمان الاجتماعي حماية خاصة للمرأة بحمايته لحقوق الأمومة والتقاعد في إطار سياسة شاملة للحماية يستفيد منها حوالي ٨٠% من مجموع السكان ، ومنذ عام ١٩٩٦ فقد أعدت بعض التعديلات المدرجة ضمن مشروع قانون الأسرة من شأنها تقليص العنف النفسي الذي تعاني منه المرأة داخل الأسرة ، ومن جملة هذه التعديلات :-

- الحد من تعدد الزوجات .
- وجوب المعاملة الحسنة للزوجة .
- الحد من الطلاق التعسفي .
- وجوب إعالة الزوجة .
- إلغاء واجب طاعة الزوج والأقارب .

وإضافة إلى العديد من النصوص القانونية التي أقرها التشريع الجزائري في فترات سابقة على البيان العربي (١٩٩٤) فيما يتعلق بحقوق الأسرة فقد صدر عام ١٩٩٨م نصين قانونيين حول العمل المنزلي بما يثمن الأعمال المنجزة من طرف المرأة العاملة بالبيت، ويسمح للمرأة العاملة بالبيت من الحصول على فوائد الحماية الاجتماعية باشتراكها في الضمان الاجتماعي والاستفادة من نظام التقاعد .

وجدير بالذكر أن الجزائر من ضمن الدول التي تصادق في كل سنة على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة التي أعدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٩م .

## (٦) جيبوتي

إهتمت جمهورية جيبوتي منذ الاستقلال بتطوير مكانة المرأة ، وأسس لذلك الاتحاد الوطني لنساء جيبوتي ، وهو أول منظمة غير حكومية تعنى بقضية المرأة وترأسه السيدة الأولى ، إضافة إلى رئاستها لجمعيتين أخرتين هما : مركز رعاية الأمومة والطفولة ، ومؤسسة التضامن والتكافل ، وهي مؤسسة حديثة التأسيس وتهدف إلى تضافر الجهود لبناء مجتمع متكافل متعاطف مع المحرومين الذين يبلغ نسبتهم ٦٠% من الأسر تعيش تحت خط الفقر .

وقد أيدت جيبوتي اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة منذ ١٨ سبتمبر ١٩٩٨ ، وكانت قد صادقت على اتفاقية أخرى تتعلق بحقوق الطفل في ديسمبر ١٩٩٦ .

وفى مجال مشاركة المرأة وإدماجها في الحياة الاجتماعية أشار رئيس الجمهورية في ٨ مارس ٢٠٠٠ بضرورة مشاركتها بشكل أوسع في السلطة وصنع القرار ، معلناً أن من الصعب على الأمة تحقيق أي تقدم إذا كان نصف السكان يعتبرون في عداد المهمشين .

ولتحقيق إدماج المرأة فقد وضعت "الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" وتتدرج هذه الاستراتيجية في إطار قانون التوجه الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١-٢٠١٠ ومن المتوقع لهذه الاستراتيجية أن تحقق مجموعة مهمة من الأهداف قبل عام ٢٠٠٦ نذكر منها ما يلي :-

□ وضع إطار تأسيسي لضمان مشاركة متساوية وعادلة للنساء والرجال في مناصب اتخاذ القرار .

□ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة التطبيق بين النصوص القانونية الموجودة وبين التي ستصدر وكيفية تطبيقها .

□ إدخال ثقافة المساواة في المجتمع ومكافحة الجهل في مجال النصوص القانونية والحقوقية عن المرأة .

## (٧) السودان

عرفت السودان منذ إقرار البيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) جملة من الإصدارات القانونية نذكر منها ما يلي :-

□ وضع استراتيجية شاملة حول الأسرة وبرامج محو الأمية (١٩٩٥-٢٠٠١) .

□ القرار الوزاري رقم (١١) لعام ١٩٩٦ من السيد وزير التخطيط الاجتماعي بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٦ بتكوين لجنة قومية تضم كافة المؤسسات الرسمية والطوعية ذات الصلة بمجالات الأسرة وأثر الأمية عليها ، وذلك على المستويين الاتحادي والولائي .

□ قانون الخدمة العامة لسنة ١٩٩٥ ، والذي يكفل لجميع السودانيين (رجال - نساء) التنافس في شغل أي وظيفة عامة دون تمييز سوى الكفاءة والمؤهل العلمي (مادة ١٨ ، مادة ٢١) واستحقاق المرأة العاملة إجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها خارج القطر ، وأجازة وضع لمدة ٨ أسابيع بأجر كامل ، ومدة عامين بدون أجر لرعاية طفلها (مواد ١٢٩ ، ١٣٠) .

□ قانون العمل (١٩٩٧) ، والذي يحظر فصل المرأة العاملة أثناء فترة الحمل أو الوضع (مادة ٤٦) ، والاستفادة بساعة رضاع يومياً مدفوعة الأجر لمدة عامين (مادة ٤٢) .

□ دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨ ، والذي عني بالمرأة والأسرة ، ورعاية الدولة لهما ، وكفالة الحقوق في العمل والكسب والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الملة (المواد ٢١، ٢٨) . وحق الأم السودانية في نقل جنسيتها لأبنائها (مادة ٢٢) ، وحق المرأة في تكوين التنظيمات السياسية (مادة ٢/٢٦) إضافة لما قرره هذا الدستور من وجوب تمثيل المرأة كحد أدنى على مستوى السلطات التشريعية الثلاث (المجلس الوطني - المجلس المحلى - المجلس الولائي) .

## (٨) سوريا

صادقت سورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٢ .  
كما صادقت على اتفاقية إنشاء منظمة الأسرة العربية بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٢ .

وكما صادقت على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل ، فقد صادقت أيضاً على الاتفاقية الصادرة عن منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩م المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال .

وبتاريخ ٧/٤/٢٠٠٢ صدر القانون رقم ٣٢ بمد مرحلة التعليم الأساسي حتى سن ١٥ سنة وبشكل مجاني ، وفي العام نفسه تم إقرار بعض التعديلات في بعض القوانين الخاصة بالمرأة ، وتم إقرار قانون

التأمينات الاجتماعية الذي أعطى للمرأة مزايا متعلقة بتخفيض شرط السن لاستحقاق التقاعد ، والحق في إرث أسرتها وحققها في إرث راتب زوجها المتوفى المتقاعد .

## (٩) قطر

تعنى قطر بوضع دستور دائم للبلاد ، ووضع قواعد لأول مجلس نيابي منتخب مباشرة تشارك فيه المرأة في الترشيح والانتخاب ولعل من أبرز القوانين التي صدرت منذ إقرار البيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) القرار الأميري رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٨ بإنشاء المجلس الأعلى لشئون الأسرة وهو مجلس له شخصية اعتبارية ، وموازنة مستقلة ويتبع مجلس الوزراء ، ويتولى بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة جملة من النشاطات المهمة ، التي سنوالية الحديث عنها في موضع لاحق .

## (١٠) لبنان

قامت الحكومة بتطبيق النصوص القانونية التي تضمن حقوق المرأة ، وتنقية التشريعات اللبنانية من كل نص مجحف بحق الإنسان بعامة والمرأة خاصة ، وإستحداث قوانين جديدة للحماية من العنف ورعاية المعوقين ومنع التمييز ضد المرأة ، كما أسفرت المسيرة التشريعية مؤخراً عن صدور تشريعات مهمين : أولهما : يتعلق بالضمان الاجتماعي الصحي للمسنين (قانون رقم ٢٤٨ في ٩/٨/٢٠٠٢) وثانيهما : بشأن الضمان الاختياري ، مرسوم رقم ٧٣٥٢ بتاريخ ٨/٢/٢٠٠٢ .

## (١١) ليبيا

إنضمت الجماهيرية العربية الليبية إلى اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في ١٦/٥/١٩٨٨ ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للجماهيرية في ١٥/٦/١٩٩٠ .

وقد أبدت ليبيا تحفظاً عاماً مفاداً بأن لا يتعارض هذا الانضمام مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية .



وبتاريخ ١٩٩٥/٧/٥ تم تعديل التحفظات الليبية بجعلها أكثر تحديداً من حيث القبول بالاتفاقية "دون المساس بأية حقوق تكفلها الشريعة الإسلامية للمرأة ، ودون مخالفة للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأنصبه الورثة في تركه المتوفى أنثى كان أم ذكراً .

وبتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ أقر مؤتمر الشعب العام وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري ، والصادرة في ١٩٩٦/٣/٨ بمناسبة احتفال الجماهيرية بيوم المرأة العالمي ، وتنص هذه الوثيقة على حق المرأة في ممارسة السلطة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية دون نيابة أو تمثيل من أحد ، وحقها في الدفاع عن الوطن أسوة بالرجال ، وحقها الخالص في صداق زوجها ، وحضانة أولادها وأحفادها ، والتمتع بذمة مالية مستقلة ، والتساوى في تولى المواقع القيادية .

كما صدرت عدة تعديلات وتكميلات للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن الزواج والطلاق وتنظيم حضانة الأولاد ، من هذه التعديلات والاستكمالات :-

□ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤ ، الذى أكد على حق المرأة الطبيعي في إختيار شريك حياتها ، وفى اللجوء إلى القضاء صيانة لهذا الحق ، وحقها في الموافقة على زواج زوجها بأخرى ، وحقها في البقاء في بيت الزوجية لحضانة أطفالها إذا توفى عنها زوجها أو طلقها .

## (١٢) مصر

عرفت مصر جملة من التشريعات المهمة منذ صدور البيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) ، نذكر منها ما يلي :-

□ صدور قانون تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضى في مسائل الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ، والذي يتضمن تيسير الإجراءات الخاصة بقضايا الطلاق والنفقة وإقرار حق الزوجة في الخلع .

□ قبول دعوى التطلق في حالة الزواج العرفي الكتابي .

□ صدور قانون تحسين أوضاع المرأة العاملة وتنظيم إجازات الوضع والرعاية .

□ صدور قرار (٢٦١) لسنة ١٩٩٦ لوزير الصحة بوقف عمليات الختان للإناث .

وهناك جملة من التشريعات التى تناقش حالياً بمجلس الشعب مثل قانون الجنسية لأبناء المصريين من أب غير مصري .

ويجدر الإشارة بمصادقة مصر على الاتفاقية الدولية بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة - مع التحفظ على بعض المواد .

تمت منذ العام ١٩٩٤ مراجعة الأحوال الشخصية ، التي تنظم الوضع القانوني للمرأة ، مع تعديل نصوص قانونية لتساهم في حماية أفضل للمرأة . كما قامت الحكومة بحملة مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للتعرف على مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية ، وإنشاء قاعدة للمعطيات القانونية حول الزواج والطلاق .

وجدير بالذكر أن المغرب كان من الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحفظات على بعض المواد ، ومن هنا فإن التوجه الحكومي - على الصعيد القانوني - قد أصبح معنياً بإتعاث الوضعية النسائية على أساس من تكافؤ الفرص بتطابق مع المواثيق والتصريحات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة ، وتحسين الممارسات القضائية ، وتسريعها من أجل أعمال الفصول الإيجابية التي تتضمنها مدونة الأحوال الشخصية والقيام بإصلاح تدريجي لهذه المدونة في نطاق احترام المرجعية الإسلامية .

## (١٤) موريتانيا

تعرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية كتابة دولة (وزارة) لشئون المرأة . وقد أعدت مديرية الأسرة والطفل التابعة للوزارة مشروعاً في إطار سياسة وطنية في مجال الأسرة يعد خطة تشكل في مجملها إطاراً عملياً لتجسيد توجهات الحكومة في المجال الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بسياسة الأسرة .

وتتكون الخطة من محاور خمسة تتناول الجوانب المختلفة لحياة الأسرة وجاء الإطار التشريعي في مقدمة هذه المحاور .

ويهدف الإطار التشريعي والتنظيمي في الخطة الموريتانية بشكل عام إلى تقنين مختلف جوانب الحياة الأسرية ويندرج تحت هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية :-

- ١- ضبط إجراءات خطبة الزواج .
- ٢- ضبط الالتزامات بين أعضاء الأسرة .
- ٣- ضبط روابط العلاقات وتحديد المسؤوليات بعد فك العلاقة الزوجية .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن تعاوناً حثيثاً تفترض الخطة قيامه بين دوائر حكومية متعددة منها كتابة الدولة لشئون المرأة ، ووزارة العدل ، ووزارة الوظيفة العمومية ووزارة الصحة والشئون الاجتماعية . ويعاون الدولة في تمويل هذه الخطة مجموعة من شركاء التنمية .

ولتحقيق أهداف الخطة في محورها التشريعي فإن هناك مجموعة من الأنشطة يزمع القيام بها ، تذكر منها ما يلي :-

- ١- جمع وتدوين ومعالجة النصوص القانونية المتعلقة بالزواج .
- ٢- إصدار مدونة الأحوال الشخصية .
- ٣- تأطير وتكوين وكلاء العدل في مجال تنفيذ مدونة الأحوال الشخصية .

- ٤- وضع آليات لمتابعة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالخطبة والزواج .
- ٥- تنظيم وظيفة المصلح الاجتماعي لتشمل مهمة المأذون .
- ٦- خلق آلية للتصالح وفض المنازعات الأسرية .

## (١٥) اليمن

شهدت اليمن منذ العام ١٩٩٤ صدور مجموعة من التشريعات التي تتصل بالحياة الأسرية ، نذكر منها ما يلي :-

- قانون الأحوال الشخصية ، والذي عدل في ١٩٩٧ .
- قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٩٦ ، والذي عنى بالفئات والشرائح الاجتماعية الخاصة بالأيتام والفقراء ، والمرأة التي لا عائل لها ، وأسرة الغائب غيبة منقطعة ، وأسرة المفقود والمسجون ، والعجزة وغيرها من الفئات المشابهة .
- قانون العقوبات والإجراءات الجزائية لعام ١٩٩٤ ، والذي جاء ليوفر حماية للأسرة ، فتناولت العديد من مواده القضايا التي تمس الشرف ، وهتك العرض ، وفساد الأخلاق ، والفعل الفاضح المخل بالحياء كالفجور أو إفساد الأخلاق والدعارة ، وتعاطى المخدرات . وما إلى ذلك .
- قانون العمل رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ ، والذي اهتم بتنظيم عمل الأحداث ، ووجه الأذهان إلى ضرورة إعداد استراتيجية وطنية في مجال الأحداث ، كما وجه الأذهان أيضا إلى ضرورة الاستفادة بالتجارب العربية في هذا الصدد .
- وما زال التشريع الخاص بتأسيس المكاتب المعنية بالاستشارات الأسرية عهددة وزارة الشؤون الاجتماعية لصياغته في شكل متكامل . وينطبق ذلك الوضع على قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته رقم (٢٤،٢٧) لسنة ١٩٩٩/٩٨ ، والذي تحاول اللجنة الوطنية للمرأة بما تجريه من لقاءات تشاورية الخروج به على نحو أكمل .

## ثانياً الآليات التنظيمية والمؤسسية

تمتلك الأقطار العربية مجموعة ضخمة ومتنوعة من التنظيمات والمؤسسات ، التي تعنى بالعمل الاجتماعي في ميدان الأسرة ، وسنعرض في هذا القسم من التقرير لبعض من هذه الآليات التنظيمية ، خاصة ما استجد منها منذ صدور البيان العربي لحقوق الأسرة ( ١٩٩٤ ) .

### (١) الأردن

يحظى الأردن بعدد من الأطر المؤسسية ، التي تعمل في إطار تمكين الأسرة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والثقافية على الصعيدين المادي والمعنوي ، بتنفيذ عددا كبيرا من البرامج المعنية بالمرأة والطفولة والشباب والمسنين .

ولقد عمل الأردن على مأسسة هذه البرامج من خلال لجاته الوطنية ومجالسه العليا ، والتي من بينها :-

- اللجنة الوطنية للسكان .
- اللجنة الوطنية لشئون المرأة .
- اللجنة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة .
- المجلس الأعلى للشباب .
- صندوق المعونة الوطنية .
- جمعية تنظيم الأسرة الأردنية .

وقد توج الأردن هذا التأطير المؤسسي بإنشاء المجلس الوطني لشئون الأسرة عام ٢٠٠١ ، وبدأ العمل بأمانته العامة بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٢ .

ونظراً لأهمية هذا الإطار التنظيمي والمؤسسي فسنعرض له ببعض التفاصيل .

### رسالة المجلس

في بداية نشاطه اعتمد المجلس الإطار العام لعمله ، وشعاره الذي جاء بعنوان "هوية أردنية ... رؤية عالمية" وهو الشعار الذي اتسم بالشمولية والتكامل لإبراز المجلس كهيئة وطنية تعنى بالأسرة وأفرادها وتواكب المستجدات الدولية في هذا المجال .

ويعمل المجلس على الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها واكتفائها الذاتي وتوفير بيئة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية المساندة لكيانها ، بالإضافة إلى حمايتها من مستجدات الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وطنياً وعالمياً .

### التوجهات الاستراتيجية للمجلس

أولاً :- وضع استراتيجية وطنية للأسرة وتفعيلها بالتناغم مع الخطط التنموية ، وما ينبثق عنها من سياسات . وفق منظور عملي يعطى الأولوية لأمن الأسرة . اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

ثانياً :- تحقيق الانسجام والتوافق والتكامل بين الاستراتيجية الوطنية للأسرة . من جهة ، والخطط والسياسات الوطنية وما يتفرع عنها من إجراءات ، وما يتعلق بتطبيقها من تشريعات تعمق وتكرس أمن الأسرة من جهة أخرى .

ثالثاً :- متابعة الظواهر العالمية المستجدة في شتى المجالات ، والتي من شأنها التأثير إيجابياً أو سلبياً على كيان الأسرة ، واستشرافه واقتراح السياسات اللازمة للتعامل معها .

رابعاً :- تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للأسرة الأردنية ، واتخاذ المبادرات العملية لتنفيذ الخيارات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات ، وفق الموارد المتاحة ، بأعلى كفاية وأعظم فاعلية وأكبر إنتاجية ممكنة .

خامساً :- تطوير منهجيات عمل للإعلام والتوعية والتوجيهات التربوية ، وذلك لكسب مؤازرة الرأي العام ، وتأييد الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، والأجيال الجديدة .

## مهام المجلس

من اجل إعداد وتنفيذ استراتيجية ، قام المجلس بتنفيذ البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية ، كما شرع بتطوير قاعدة للبيانات والمعلومات الخاصة بالاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والقضايا المتصلة بالأسرة والجهات العاملة في مجالها ، والمراجعة المكتبية للاستراتيجيات والسياسات الوطنية ، وذلك ضمن دوره كمرجعية فكرية وعلمية للسياسات .

وكهيئة استشارية استشارية يقوم المجلس برصد ومراجعة التشريعات المتعلقة بالأسرة بالتشاور والتنسيق مع الجهات المعنية . كما يشرع إلي تحليل الوضع القائم للأسرة وتقدير الحاجات التدريبية والموارد اللازمة لتمكين الأسرة من القيام بمهامها عن طريق الإرشاد الأسرى .

## إدارة المجلس

ترأس المجلس جلالة الملكة رانيا العبد الله ، ويعين أعضاؤه من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ، على أن لا يتجاوز عددهم الثلاثين عضواً ، ويختار هؤلاء الأعضاء من ممثلى الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية المعنية بشؤون الأسرة ، ومن ذوى الاختصاص والخبرة والاهتمام في هذا المجال . يتولى المجلس وضع السياسة العامة وإقرار الخطط والبرامج ذات العلاقة بعمله ومتابعتها ، كما يقدم التوصيات لتحديد الأولويات المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها وفقاً لحاجات المجتمع الأردني .

## اللجنة التنفيذية

ينبثق عن المجلس ، لجنة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء تقوم مقامه بين فترات انعقاده ، وتتولى متابعة تنفيذ قراراته ، ودراسة خططه الدورية والسنوية ، وتقوم بإجراء التقييم الدوري لأعمال الأمانة العامة وإنجازاتها .

## الأمانة العامة

وهي الجهاز التنفيذي للمجلس ، وتضطلع بتنفيذ قراراته وتوصياته ، ويرأسها أمين عام يتولى الإشراف على الوحدات التابعة لها وهي :-

### وحدة البيانات والمعلومات

وتعنى ببناء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بمجالات الأسرة المختلفة ، لتساند صناع القرار وواضعي السياسات والخطط في مهامهم ، كما تسعى إلى مواكبة مستجدات التقنية الحديثة في مجال المعلومات للإفادة منها في تنفيذ مهام المجلس .

### وحدة البحوث والتخطيط والتطوير

وتعنى بتحليل الاستراتيجيات المختلفة المؤثرة في مجال شؤون الأسرة ، وتقوم بإجراء الدراسات والبحوث وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها لرفد السياسات التنموية وصانعي القرار بالمعلومة الدقيقة .

### وحدة متابعة البرامج والتنسيق

وتعنى بمتابعة المشروعات والمبادرات الوطنية في مجالات شؤون الأسرة ، وتنسيق العمل بين الجهات المشاركة بتنفيذها - وفق آليات عمل منهجية ومدروسة ، لمنع الازدواجية وهدر الجهود ، وضمان التكامل بينها .

### وحدة الاتصال والإعلام

وتعنى بوضع الخطط الإعلامية التي تستهدف كسب الدعم والتأييد والمؤازرة لرسالة المجلس واستراتيجيات عمله وتكوين علاقات راسخة ومتواصلة ومتطورة مع وسائل الاتصال بكافة أنواعها وإيجاد آليات عمل لتطوير وسائل الاتصال واستثمارها في مجال التثقيف والتربية في شؤون الأسرة .

### وحدة الشؤون الإدارية والمالية

وتعنى بالنشاطات المالية والإدارية للمجلس ، وتنفيذ التعليمات المالية والإدارية التي يقرها بغرض تحقيق أهدافه .

### اللجان الاستشارية

تشكل الأمانة العامة ، لتنفيذ مهامها ، فرق عمل ولجان استشارية تتألف من مختصين ومعنيين في شؤون الأسرة وأفرادها ، وتعمل هذه الفرق واللجان على رفد المشروعات التي يقوم بها المجلس بالخبرات والرؤى العلمية والفكرية تجسيدا لمنهج المشاركة والتنسيق في العمل .

### (٢) الإمارات

نجحت الإمارات منذ فترة مبكرة من إعلان البيان العربي عام ١٩٩٤ في تأسيس العديد من الأطر التنظيمية والمؤسسية لقيادة العمل الاجتماعي في هذا المجال .

ورغم أن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة لا يزال قيد الإنشاء فإن لدى دولة الإمارات منذ العام ١٩٩٠ هيكلاً تنظيمياً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية يتبعه عدد من الإدارات المهمة في هذا الصدد نذكر منها :-

- قسم المساعدات الإنتاجية ، ويعنى بمعاونة الأسر المنتفعة بالإعانات الاجتماعية على تنمية أحوالها الاقتصادية ، وتدريب أفرادها على الأعمال المناسبة لقدرتهم .
- إدارة مراكز التنمية الاجتماعية ، وتعنى بالإشراف على المراكز الاجتماعية القائمة واقتراح ما يلزم إنشاؤه منها لتطوير أوضاع الأسرة .
- إدارة رعاية الفئات الخاصة للإشراف على مؤسسات التربية الاجتماعية ، ومراكز التأهيل المهني ، والمؤسسات الخاصة برعاية المسنين والمعاقين .
- إدارة رعاية الأسرة والطفولة ، وتتولى تنفيذ سياسة الوزارة في هذا المجال . ويتشكل تنظيمها الإداري من ثلاثة أقسام :- قسم لرعاية الطفولة وقسم لرعاية الأسرة ، وقسم ثالث للحضانات .

ومن الأطر التنظيمية المهمة بدولة الإمارات في هذا المجال المجلس الأعلى للأسرة ، كما أعلن مؤخراً (٢٠٠٢/١٢/١١) عن البدء في تنفيذ استراتيجية وطنية لتقدم المرأة العربية في دولة الإمارات بالتعاون مع عدد من المؤسسات ذات العلاقة .

ومنذ العام ١٩٩٤ فقد تأسس بالإمارات عدداً من مراكز الرعاية ، مثل مركز رعاية وتأهيل المعاقين ، ومركز رعاية المسنين ، ومركز رعاية الأحداث ، ودار زايد للرعاية الشاملة .

وقد حصلت الإمارات على عضوية عاملة في عدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية العاملة في مجال الأسرة ، منها : عضوية الشبكة العربية لمحو الأمية (١٩٩٩) ، ومنظمة الأسرة العالمية (٢٠٠٠) ، ومنظمة المرأة العربية (٢٠٠٠) .

## (٢) الامارات

تباشر الإمارات عدداً من البرامج والمشروعات ، نذكر منها ما يلي :-

- برامج الرعاية الاجتماعية والتربوية للفئات الخاصة من الطلاب (المتفوقين والموهوبين وبطيئي التعلم والمعاقين) .
- برامج الإرشاد والتوجيه الجمعي .
- برامج شغل أوقات الفراغ .
- برامج رعاية الأحداث والمسنين والفتيات القاصرات .
- برامج الضمان الاجتماعي للفئات رقيقة الحال .
- مشروعات المزارع والمحلات المجانية التجارية للأرامل والمطلقات وذوى الحاجة .
- مشروعات الأسر المنتجة .

□ صندوق الزواج المنشأ بالقانون الاتحادي رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٢ للتشجيع على الزواج ، وإزالة ما يواجهه من عقبات ، وتقديم المنح لمواطني الدولة من ذوى الإمكانات المحدودة لإعانتهم على تكاليف الزواج ، والحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات ، والمساهمة في الاستقرار العائلي .

### (٣) البحرين

تشهد مملكة البحرين جملة من الآليات التنظيمية والمؤسسية في ميدان حقوق الأسرة منذ فترة سابقة على البيان العربي (١٩٩٤) وتواصل إنشاء وتأسيس الجديد من هذه الآليات منذ إصدار البيان العربي .

فإلى جانب وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، وبالتآزر معها في هذا الميدان تأسست اللجنة الوطنية للمسنين (١٩٨٤) ، والمجلس الأعلى للمرأة ، والذي أنشئ بأمر أميري (رقم ٤٤) كهيئة مستقلة في نوفمبر ٢٠٠١ ، واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ قرارات قمة التنمية الاجتماعية (١٩٩٦) ، واللجنة الوطنية للطفولة (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥ لسنة ١٩٩٩) ، واللجنة الاستشارية للصحة النفسية (١٩٩٦) ، ولجنة الحضانة الأسرية (٢٠٠١) .

وإلى جانب هذه الآليات المؤسسية الكبرى فقد عرف المجتمع المدني البحريني منذ العام ١٩٩٤ تأسيس وفرة من الجمعيات العاملة في مجال الأسرة . نذكر منها جمعية فتاة الريف (٢٠٠١) ، جمعية البحرين النسائية (٢٠٠١) ، جمعية المستقبل النسائية (٢٠٠١) ، جمعية المرأة البحرينية (٢٠٠١) ، جمعية النور للبر (١٩٩٧) .

ويجدر بالذكر أن مملكة البحرين قد حصلت على عضوية منظمة التأهيل الإقليمي العربي (١٩٩٩) ، وعضوية منظمة الأسرة العربية (٢٠٠٣) ، كما تدعم جهود المنظمات العاملة في مجال الأسرة على الأصعدة المحلية والعربية والدولية ، نذكر من هذه المنظمات : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا) ، منظمة المرأة العربية ، الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة ، المنظمة العربية للمعايقن ، واللجنة التعليمية للمعايقن بدول مجلس التعاون الخليجي ، وغيرها .

### (٤) تونس

تحظى تونس بتنظيم للأسرة على المستوى الوزاري (وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة) . وإلى جانب هذا التنظيم رفيع المستوى يوجد المجلس الوطني للمرأة والأسرة ، والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ، والجمعية التونسية للأمهات ، والجمعية التونسية لخدمة الأزواج والطفل ، وجمعية قرى الأطفال ، والمنظمة التونسية للطفل وعدد من الصناديق الاجتماعية مثل صندوق النفقة وجراية الطلاق ، صندوق التضامن الوطني ، وعدد من المراكز العلمية والخدمية ، منها : مركز البحوث والدراسات والتدريب ومراكز الإقامة للمسنين المعوزين ، ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي ومركز مراقبة الأحداث ، وذلك إضافة إلى مكاتب العلاقات مع المواطنين في جميع الوزارات والولايات .

وقد حصلت تونس على عضوية عاملة في المنظمة الدولية للأسرة ، والمنظمة العربية للأسرة . ومن المعلوم أن تونس قد صادقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع



بعض التحفظات بعدم اتخاذ أي إجراءات تشريعية تتعارض مع الدستور في عدد من مواد التي حددت في حينه .

## (٥) الجزائر

تعرف الجزائر وزارة مكلفة بالتنشيط الإجتماعي والتضامن الوطني ، وكما سبق القول ، فقد تم لهذه الوزارة الإعداد لإستراتيجية وطنية لمحاربة الفقر والإقصاء منذ أواخر العام ٢٠٠٠ . وتتضمن هذه الإستراتيجية في التطبيق ، مجموعة من البرامج (نظام الشبكة الاجتماعية ، والذي سنتناوله في موضع لاحق) التي تشرف عليها آلية مؤسسية مهمة هي "الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية" تم استحداثها منذ العام ١٩٩٦ ولها مجلس توجيه ولجنة متابعة تضم ممثلين عن الجمعيات النسوية .

وقد عنيت الدولة بإنشاء عدة هيئات خاصة بالأسرة والمرأة نذكر منها :-

- اللجنة الوطنية لحماية وترقية العائلة .
- مديرية العائلة والمرأة والطفل .
- المجلس الوطني للمرأة .
- اللجنة الوطنية الدائمة المكلفة بمتابعة توصيات الورشات الوطنية حول حماية وترقية المرأة .
- وذلك بالإضافة إلى الحركة النسوية الجماعية التي تنشط لتكريس المساواة بين الرجل والمرأة .

## (٦) جيبوتي

أشنت بجمهورية جيبوتي وزارة منتدبة إلى رئاسة الوزراء مكلفة بتطوير شئون المرأة ورعاية الأسرة والشئون الاجتماعية ، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية ليوفر المساعدة الفنية والمالية في مجالات تطوير أوضاع الأسرة وفناتها .

وتستهدف خطة الأنشطة الوطنية المتوقع تحقق نتائجها عند العام ٢٠٠٦ وضع إطار تأسيسي لضمان مشاركة متساوية وعادلة للنساء والرجال في مناصب اتخاذ القرار ، وذلك من خلال تعميم تطبيق الأهداف للنوع والتنمية ، وقد تحقق ذلك حتى الآن بنسبة ٣٠% .

وقد تحقق في أعقاب توقيع جمهورية جيبوتي على اتفاقية مكافحة التمييز ضد المرأة (cedaw) تعيين وإقامة لجنة لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية .

كما جرى إنشاء "صندوق تضامن" يكون هدفه حماية الأم والطفل المحرومين والمتضررين والمهجورين .

## (٧) المملكة العربية السعودية

لا تزال جهود المملكة لإنشاء لجنة وطنية لرعاية الأسرة بصدد التحقق . وتضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإدارتها المختلفة بقيادة العمل الإجتماعى في ميدان تطوير أوضاع الأسرة وفناتها .

كما يشاركها أيضاً في مناشطها بعض الإدارات التى تقع ضمن قطاعات حكومية لا تتبع وزارة الشؤون الإجتماعية مثل الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة المعارف ، والتي إضطلعت بجهود القضاء على الأمية وكان من نتائجها فوز المملكة بجائزة محو الأمية الحضارى ، والتي منحت لها من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

وإلى جانب جهود الوزارة وبتوجيه منها تقف مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في هذا المجال .

وقد تم إنشاء لجنة وطنية لرعاية السجناء أضيفت إلى الآليات التنظيمية والمؤسسية العاملة في هذا الميدان الذى سنوالى تفصيله في موضع لاحق .

وقد حصلت السعودية على عضوية عاملة في منظمة الأسرة العربية منذ العام ١٤٢٣هـ ، وعضوية أخرى عاملة في منظمة الأسرة العالمية منذ العام ١٤٢٢هـ وتعد السعودية من الأقطار العربية التي تقدم دعماً مادياً مهماً ، لإدامة فعاليات هاتين المنظمتين .

## (٨) السودان

تتشارك جملة من الآليات التنظيمية والمؤسسية في مباشرة العمل الاجتماعى في مجال الأسرة في السودان بحسب طبيعة النشاط الرئيسى لهذا التنظيم أو ذاك ، فإلى جانب وزارة التخطيط الاجتماعى بإداراتها المختلفة (ومنها إدارة المرأة والأسرة) نجد إدارة للأمومة والطفولة تتبع وزارة الصحة ، ومفوضية العمل الإنسانى ، والمجلس القومى لتعليم الكبار ومحو الأمية .

كما يعرف السودان إتحاداً عاماً للمرأة السودانية ورابطة للمرأة العاملة ، وعدد من الجمعيات المهمة في هذا السياق ، ومنها جمعية محاربة العادات الضارة .

ولا تزال الجهود تتواصل في سبيل إنشاء لجنة وطنية لرعاية الأسرة ، وإن كانت هناك لجنة قومية قد تشكلت بالقرار الوزاري رقم (١١) بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٦ من السيد وزير التخطيط الاجتماعى ، وتضم هذه اللجنة كافة المؤسسات الرسمية والطوعية ذات الصلة بمجالات الأسرة على المستويين الاتحادى والولائى .

## (٩) سوريا

تعرف الجمهورية العربية السورية جملة من الآليات التنظيمية والمؤسسية ، فإلى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . يوجد إتحاد عام نسائى للمرأة السورية واللجنة الوطنية للمرأة لما بعد بكيين ، وعدد من المنظمات المعنية بأوضاع الأسرة بحسب النشاط الرئيسى لهذه المنظمة أو تلك ، نذكر من هذه المنظمات :-

- منظمة طلائع البعث ، وهي تهتم بالأطفال حتى نهاية المرحلة الابتدائية .
- منظمة اتحاد شبيبة الثورة ، وهي تهتم بالطلبة في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي .
- منظمة الاتحاد العام للفلاحين .

وقد صادقت سورية على ١١ إتفاقية دولية تتعلق بحقوق الإنسان منها إتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ، وإتفاقية حقوق الطفل .

#### (١٠) قطر

يقف المجلس الأعلى لشئون الأسرة في مقدمة الآليات المؤسسية في قطاع التنمية الأسرية . وقد باشر المجلس جملة من النشاطات التنسيقية والبحثية والتثقيفية والتنظيمية والإرشادية الاستشارية والإعلامية مما سنشير إلي طرف منه في حديثنا عن البرامج والمشروعات في موضع لاحق .

ويساعد المجلس في أعماله بتقديم التشخيص للمشكلات والتحديات وإقتراح الحلول عدد من

اللجان هي :-

- لجنة الأمومة والطفولة .
- لجنة شئون المرأة .
- لجنة شئون الشباب .
- لجنة كبار السن .

وتعد هذه اللجان بمثابة حلقة للوصل ما بين المجلس والمجتمع فيما يتعلق بخطته وبرامجه ونشاطاته .

#### (١١) الكويت

تعرف الكويت في مجال حقوق الأسرة آليات تنظيمية مؤسسية يغلب عليها الطابع الحكومي (الرسمي) حيث يباشر قطاع الرعاية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية دوره من خلال الإدارات التالية :-

- ١- إدارة رعاية المعوقين .
- ٢- إدارة رعاية الأحداث .
- ٣- إدارة الحضانات العائلية .
- ٤- المركز الطبي التأهيلي .
- ٥- إدارة التوعية والإرشاد .
- ٦- مركز التأهيل المهني .

أما قطاع التنمية الاجتماعية فيتبعه أقسام الأسر المنتجة ، والاستشارات الأسرية ، وقسم التوجيه والإرشاد الاجتماعي ، وإدارتين للطفولة وللرعاية الأسرية ، وإدارة للجمعيات الأهلية .

وإلى جانب إدارات وأقسام وزارة الشؤون الاجتماعية توجد بعض الآليات التنظيمية الحكومية الأخرى مثل الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة ، والذي سنعرض له حين نتناول البرامج في موضع لاحق ، والهيئة العامة للشباب والرياضة .

## (١٢) لبنان

تعرف الجمهورية اللبنانية وفرة من الآليات التنظيمية والتنفيذية في مجال تمكين الأسرة ، ونشير فيما يلي إلي بعض من هذه الآليات :-

- الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شئون المسنين .
- الهيئة الوطنية لرعاية شئون المعوقين .
- الهيئة الوطنية لشئون الأسرة .
- المجلس الأعلى للطفولة .
- اللجنة الوطنية للسكان .
- لجنة محو الأمية .

ونظراً للسمات السكانية اللبنانية التي تعرف جالية وطنية بالمهجر وذات حجم ليس بالقليل نسبياً ، فقد استحدثت لبنان مديرية خاصة بالمغتربين تهتم بأوضاعهم ، مما يعد إتجاهاً حميداً في تدعيم أواصر الأسرة اللبنانية - مختلف أجيالها - بالوطن الأم .

والى جانب هذه الآليات ، فقد عرف القطر اللبناني "هيئة وطنية للتطوع" تقوم على تنفيذ المشاريع الإنمائية خاصة بالمناطق الريفية - مما يعد أسلوباً تنفيذياً رائداً يعتمد مبادئ المشاركة والمساهمة في تحفيز الجماعات المحلية وتعبئة طاقاتها .

## (١٣) مصر

يقف على قمة تنظيمات العمل الإجتماعي الموجه للأسرة في مصر وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ويدعم جهودها - وبالتنسيق معها- في هذا الميدان مجموعة من الأقسام والإدارات التي تقع - تنظيمياً- في إطار عدد من الوزارات الأخرى . مثل أقسام الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية ، وإدارات الخدمة الاجتماعية المدرسية بوزارة التعليم ، وأقسام العلاقات العامة وخدمة المواطنين والموزعة بين عدد من المصالح الحكومية ، وأقسام رعاية الشباب بالجامعات المصرية .

وإلى جانب هذه الآليات التنظيمية والمؤسسية فقد أنشئ في مصر في فترة مواكبة للبيان العربي لحقوق الأسرة (١٩٩٤) مجلسين قوميين أحدهما للمرأة ، والآخر للطفولة ، وكان المجلس الأعلى للسكان قد أنشئ في فترة سابقة .

وتباشر وزارة الشؤون الاجتماعية في مصر جهودها من خلال تقسيم ثنائي أولهما للرعاية ، وثانيهما للتنمية .

وفى إطار القسم الرعائى تقع برامج الضمان الاجتماعى وخدمات رعاية الأسرة والطفولة ، والدفاع الاجتماعى ، والأندية الثقافية ، والإرشاد الاجتماعى والتعاونيات .

أما فى إطار التنمية الاجتماعية ، وما يتبعها من إدارات فتقع نشاطات وبرامج تنمية المرأة ، والتكوين المهني ، والتأهيل الاجتماعى للمعاقين ، والجمعيات الأهلية ، وخدمات التوطين والتهجير للمجتمعات الجديدة .

ورغم أن الهيكل التنظيمى لوزارة الشؤون الاجتماعية قد تأسس بداية منذ العام ١٩٣٩ إلا أنه قد شهد العديد من التغيرات للتوافق والموائمة مع المتغيرات المحلية والدولية على مختلف الأصعدة الإدارية والأيدولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

#### (١٤) اليمن

يعرف اليمن وزارة للتأمينات والشؤون الاجتماعية تضطلع بدور تنسيقى مع المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، المعنية بتمكين الأسرة وتطوير أوضاعها .

ويقع ضمن الهيكل التنظيمى لهذه الوزارة عدد من الإدارات التى تدعم مجموعة مهمة - فى هذا السياق - من برامج ومشروعات ، ومن هذه الإدارات : الإدارة العامة لشئون المرأة والطفل ، والإدارة العامة للأسر المنتجة ، والإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى ، والإدارة العامة للدفاع الاجتماعى .

والى جانب إدارات العمل الاجتماعى بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وفى ميدان رعاية الأسرة وتمكينها، يوجد بالجمهورية اليمنية عديد من الإدارات التى تقع -تنظيمياً- فى إطارات تنفيذية مختلفة ، مثل : إدارة تنمية المرأة الريفية بوزارة الزراعة ، وإدارة خدمات الصحة الإيجابية بوزارة الصحة العامة ، والإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة بوزارة العمل والتدريب المهني ، والمركز الوطنى للحرف اليدوية بوزارة الثقافة . وإدارة توعية المرأة بوزارة الأوقاف ، وإدارة إحصاءات المرأة والرجل بالجهاز المركزى للإحصاء .

وإضافة إلى هذه الآليات التنظيمية المؤسسية فهناك : اللجنة الوطنية للمرأة ، والمجلس اليمنى لرعاية الأمومة والطفولة ، والمجلس الوطنى للسكان ، وبعض المراكز البحثية كمركز العلوم التطبيقية والبحوث النسوية بجامعة صنعاء ، وذلك فضلاً عن الكثير من تنظيمات المجتمع المدني المعنية .

## ثالثاً البرامج والمشروعات في تمكين الاسرة العربية

نعرض فيما يلي لبعض من أبرز البرامج والمشروعات التي تشهد المجتمعات العربية تنفيذها منذ البيان العربي لحقوق الاسرة (١٩٩٤) .

### (١) الأردن

توجه الأردن منذ العام ١٩٩٤ مجموعة كبيرة من البرامج والمشاريع للتخفيف من حدة المشكلات الأسرية ، كالبرنامج الاقتصادي الذي يسعى لتمكين مؤسسة الأسرة الفقيرة من الاعتماد على نفسها من خلال مشاريع الإقراض الصغير ، والبرنامج التوعوي الهادف إلي زيادة المعارف الاجتماعية المختلفة ، وبرنامج ضبط السلوكيات المعتلة ، وغيرها مما سنشير إليه ببعض التفصيل فيما يلي :-

١- برنامج رعاية الأسرة والطفولة ويهدف إلي تحسين نوعية حياة الأسر (المحرومة من الإنجاب ، المفككة ، الأمهات العاملات ، والأفراد المرضى) ، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية لها (الاحتضان ، رعاية الأطفال الفاقدين لأسرهم الطبيعية ، رعاية أطفال الأمهات العاملات في دور الحضانة النهارية ، والتأمين الصحى والإعفاء من نفقات العلاج) . وتشرف على تنفيذه وزارة التنمية الاجتماعية .

٢- برنامج الدفاع الاجتماعي ويهدف إلي رعاية الأحداث الجانحين وغير الجانحين ، ورعاية المسنين وتشرف على تنفيذه وزارة التنمية الاجتماعية .

٣- برنامج رعاية وتنمية المعوقين عقلياً ويهدف إلي رعاية وتنمية المعوقين ذوى الإعاقات العقلية وتشرف على تنفيذه وزارة التنمية الاجتماعية .

٤- برنامج زيادة الدخل ويهدف إلي زيادة دخول الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً ، وذلك من خلال تمكينها من حيازة مشاريع تدعيم الدخل وتشرف على تنفيذه وزارة التنمية الاجتماعية .

٥- برنامج إعانة الأسر الفقيرة فقراً مدقماً ويهدف إلي تقديم العون النقدي للأسر الفقيرة فقراً مدقماً ويشرف على تنفيذه صندوق المعونة الوطنية .

٦- برنامج التأهيل المهني ويهدف إلي زيادة دخول الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً ، وذلك من خلال تمكينها من حيازة المشاريع الصغيرة ويشرف على تنفيذه صندوق المعونة الوطنية .

٧- برنامج التأهيل الجسماني ويهدف إلي رفد المعوقين والمرضى بالمعينات التي تساعدهم في حياتهم ويشرف على تنفيذه صندوق المعونة الوطنية .

٨- مشروع زيادة الإنتاجية الاجتماعية ويهدف إلي استيعاب الفقراء والعاطلين عن العمل ضمن المشاريع الإقراضية المناسبة لقدراتهم وتشرف على تنفيذه وزارة التخطيط بالتعاون مع القطاع الخاص .

٩- مشروع حماية الأسرة ويهدف إلي بناء القدرة المؤسسية للجهات المعنية بالأمن الأسرى وتشرف على تنفيذه مديرية الأمن العام بالتعاون مع الوكالة الدولية للتنمية البريطانية .

- ١٠- برنامج تنظيم الأسرة ويهدف إلى حث الأزواج المؤهلين للإنتاج على المبادأة بين الأحمال ، وتنظيم أسرهم ، وتشرف على تنفيذه وزارة الصحة وجمعية تنظيم الأسرة الأردنية وعدة جهات أخرى .
- ١١- مشروع التوعية الوالدية ويهدف إلى زيادة معارف مانحى الرعاية بموضوع الخصائص النمائية للأطفال ، وتشرف على تنفيذه اليونيسيف بالتعاون مع بعض جهات الشراكة الحكومية وغير الحكومية .
- ١٢- مشروع مشاركة الشباب ويهدف إلى إدماج الشباب في المجتمع وتشرف على تنفيذه اليونيسيف بالتعاون مع بعض جهات الشراكة الحكومية وغير الحكومية .
- ١٣- مشروع تنمية الطفولة المبكرة ويهدف إلى بناء القدرة المؤسسية للجهات المعنية بتنمية الطفولة المبكرة ويشرف على تنفيذه المجلس الوطني لشؤون الأسرة .

## (٢) الإمارات

تباشر الإمارات عدداً من البرامج والمشروعات ، نذكر منها ما يلي :-

- برامج الرعاية الاجتماعية والتربوية للفئات الخاصة من الطلاب (المتفوقين والموهوبين وبطيئى التعلم والمعاقين) .
- برامج الإرشاد والتوجيه الجمعي .
- برامج شغل أوقات الفراغ .
- برامج رعاية الأحداث والمسنين والفتيات القاصرات .
- برامج الضمان الاجتماعى للفئات رقيقة الحال .
- مشروعات المزارع والمحلات المجانية التجارية للأرامل والمطلقات وذوى الحاجة .
- مشروعات الأسر المنتجة .
- صندوق الزواج المنشأ بالقانون الاتحادي رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٢ للتشجيع على الزواج ، وإزالة ما يواجهه من عقبات ، وتقديم المنح لمواطنى الدولة من ذوى الإمكانات المحدودة لإعانتهم على تكاليف الزواج ، والحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات ، والمساهمة في الاستقرار العائلي .

## (٣) البحرين

تباشر البحرين طائفة واسعة من البرامج والمشروعات الموجهة لخدمة الأسرة ، نذكر منها :

- مشروع الأسر المنتجة ، والذي يستهدف تطوير وترقية المهارات الموجودة لدى الأسر .
- مشروع المايكرو ستارت ، وهو مشروع حكومى - أهلي يستهدف مساعدة الأسر مادياً بقروض ميسرة كما تباشر وزارة العمل والشئون الاجتماعية جملة من المشروعات البحثية لمعرفة أوضاع الأسرة البحرينية وتوصيف الحالة الصحية لأفرادها والمتغيرات

التربوية الفاعلة فيها ، نذكر من هذه المشروعات مجموعة من المسوح الميدانية : " واقع الإعاقة ( ٢٠٠١ ) ، المسح الاستطلاعي للمجتمعات المحلية ( ٢٠٠٢ ) ، دراسة خاصة بـ جليسة الأطفال ( ٢٠٠٢ ) ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية ( ١٩٩٧ ) .

#### (٤) تونس

تشهد تونس مجموعة من البرامج الموجهة للأسرة والمرأة والطفولة والشباب والمسنين ، نذكر منها : برامج التنمية الريفية والجهوية المندمجة ، وخطة العمل الخاصة بالمرأة الريفية ، وبرنامج حماية المسنين (الرعاية الصحية والاجتماعية) ، وبرنامج إعالة العائلات المعوزة ، وبرنامج إحداث موارد رزق للمعاقين وذلك بالإضافة إلى ١٧ برنامجاً جديداً بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف أغلبها موجه إلى الأم والطفل ، خاصة البرامج المتعلقة بالتطعيم ، ومقاومة الإسهال ، ومتابعة نمو الرضيع وتحسين تغذيته ، ومقاومة الأمراض الحادة للجهاز التنفسي ، والتنظيم العائلي ، والحد من إنتشار الإيدز بين الشباب .

ولخدمة الأسر في ظروف خاصة فقد نظمت تونس مجموعة من البرامج مثل : برنامج الإعانات المالية لفائدة المناضلين ، والموجه إلى أسر الشهداء المقاتلين والمفقودين ، وبرنامج الإعانات المالية والعينية ، الموجه لأسر المسجونين ، والبرنامج المتكامل لمساعدة الطالبات المعوزات ، والموجه إلى المعتربات من الطالبات ، والعاملات ، وبرنامج رعاية الأسر التونسية المقيمة بالمهجر .

وهناك مجموعة من المشروعات الموجهة لرعاية وإدماج المعاقين ، والشباب المنحرفين ، ورعاية وإدماج المسنين ، بالإضافة إلى عدد من الشبكات المؤسسية الاجتماعية التي تضم المكتبات ونوادي الأطفال ودور الحضانة .

#### (٥) الجزائر

يوجه المجتمع الجزائري كوكبة من البرامج والمشروعات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تستهدف الأوضاع الأسرية بالتحسين والتطوير . فهناك خمسة برامج وطنية تنصب على الحاجيات الأساسية للفئات المحرومة من السكان ، وتتصل هذه المشروعات بالقروض المصغرة والتي استحدثت عام ١٩٩٩ لمنح المرأة الفقيرة فرصة خلق نشاط مدر للربح ، وبرامج الفلاحة ، والسكن ، والتوجه المهني ، والتعليم ، والصحة ، وذلك إضافة إلى مشروعات نموذجية توجه لصالح مناطق معينة تتصف بركة الحال . ونذكر من ذلك ما يلي :-

□ دعم الدولة للتعليم بتخصيص ربع ميزانيتها لهذا القطاع ، مما وفر إنشاء المدارس الجديدة بالمناطق الريفية ، والمؤسسات التعليمية ذات النظام الداخلي بالمناطق الصحراوية والناحية ، وإنشاء جملة من المطاعم المدرسية تستقبل أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ تلميذ يومياً إضافة إلى تخصيص المنح المدرسية التي تستفيد منها ٧٦,١٧٩ فتاة .

□ فتح أقسام ومراكز خاصة بالتكوين المهني في المناطق المعزولة في ٣٩ ولاية من أصل ٤٨ ولاية ، وتستقطب ٣٥٣١ فتاة من أصل ٣٦٦٤ فتاة مستهدفة .



□ بعث برامج خاصة لتقليص نسب الوفيات عند الولادة بتحسين متابعة الحوامل وشروط الولادة والمتابعة الصحية لما بعد الولادة .

□ محاربة الأمية عند النساء - خاصة في المناطق الجبلية في إطار برنامج التنمية الزراعية عند النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٨-٢٠ سنة .

## (٦) جيبوتي

تباشر جمهورية جيبوتي جملة من البرامج والمشروعات لمواجهة المشاكل التي تواجه المرأة والأسرة رغم ما تحققت من إنجازات في مجال تنميتها وتطوير أوضاعها .

وتأمل خطة الأنشطة الوطنية في تنفيذ برنامج واسع لتأهيل العاملين في مجال المرأة بالدوائر الحكومية والمؤسسات غير الحكومية لضمان المتابعة والتقييم لما وقعت عليه جيبوتي من اتفاقيات دولية بصدد المرأة والأسرة .

كما تتضمن هذه الخطة القيام بأنشطة ومبادرات مؤيدة لصالح المرأة تهدف إلى تسهيل دخولها للبرلمان وتعيينها في المناصب العليا وصناعة القرار . وقد نجحت هذه الأنشطة مؤخراً في استصدار قرار بدخول المرأة للبرلمان خلال الانتخابات كما أن نظام الكوتا (الحصة) قد جرى تطبيقه بالفعل .

## (٧) السعودية

تتعدد بالمملكة على نحو وافر البرامج والمشروعات الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة وأوضاعها ، ونذكر من هذه البرامج والمشروعات فيما يلي :-

١- برامج رعاية وتأهيل المعوقين ، وتنقسم إلى نوعين متميزين ، أولهما يعنى بالرعاية المؤسسية ، وثانيهما يتوجه إلى المعوقين الذين يقيمون مع أسرهم الطبيعية .

٢- برامج الرعاية الاجتماعية والإيوائية الصحية للعجزة المسنين ، وتنقسم هذه البرامج إلى ثلاثة أنواع يعنى أولهما بدور رعاية المسنين في مراكز يراعى أن تكون قريبة من محال إقامة أسرة المسن يتمتع فيها المسن باستقلاليته إلى جانب ما يقدم له من خدمات السكن والعناية الصحية والنفسية . والنوع الثاني من هذه البرامج حيث يترك المسن في محال إقامته مع أسرته وتقدم له الخدمات المهنية منزلياً بواسطة الأخصائيين . أما النوع الثالث فهو نوع من الاستضافة للمسن أثناء الفترة الصباحية ويبقى حتى المساء حيث تأتي أسرته لأخذه ، ويحصل أثناء وجوده على كافة الخدمات .

٣- برامج رعاية الطفولة والأمومة .

٤- برامج رعاية الشباب ، حيث الاهتمام بالأندية الريفية والرياضية والمعسكرات الصيفية ، وتنظيم أوقات الفراغ وما إلى ذلك .

٥- البرامج الثقافية ، حيث الإهتمام بالمكتبات والندوات وحملات محو الأمية .

٦- برامج التعاون والمشاركة الجماعية ، حيث تقديم الدعم للمواطنين لإنشاء الجمعيات بمبادرات ذاتية وبالاعتماد - إلى حد كبير- على الموارد المحلية ، ومن الجمعيات التي عرفت طريقها إلى النور من خلال هذه البرامج الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، والجمعيات التعاونية المهنية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك ، وغيرها .

٧- برامج رعاية الفتيات ، وهي برامج موجهة للفتيات اللاتي تعرضن للاحتراق من سن ٧- ٣٠ سنة ويواجهن ظروفًا صعبة . كما توجه هذه البرامج أيضاً لأولئك اللاتي يحتجن رهن التحقيق أو المحاكمة من الجاتحات ممن تزيد أعمارهن عن ثلاثين سنة .

ويتم تنفيذ هذه الجملة سائلة الذكر من البرامج من خلال العديد من المشروعات والمراكز والجمعيات الإيوائية والتدريبية والرعاية والتأهيلية والائتمانية مما يضيق المجال عن التفصيل فيه .

#### (٨) سوريا

تقود وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة عدداً من البرامج التي تعنى بصحة الأم والطفل . كما تقدم الجهات الحكومية برامج في مختلف مجالات الرعاية والتأهيل خاصة بالنسبة للأطفال والشباب والمعاقين والنازحين ، واللاجئين ، والأيتام والمسنين .

#### (٩) قطر

باشرة المجلس الأعلى لشئون الأسرة بدولة قطر عدد من البرامج البحثية للإعداد لمشاريع وقوانين واتفاقيات نذكر منها :-

دراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية .

دراسة مشروع قانون الطفل القطري .

دراسة اتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

كما قدم المجلس برنامجاً إعلامياً تنقيحياً بمجموعة من الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية حول المرأة وأدوارها السياسية والتنموية وحول الطفولة والشباب وكبار السن وذوى الحاجات الخاصة .

ويزمع في قريب عاجل تنفيذ عدد من المشروعات ، نذكر منها :-

مشروع قطر خضراء (٢٠٠٤) .

مشروع الخدمات السمعية لذوى الاحتياجات الخاصة .

إعداد خطة لتفعيل العمل السياسي للمرأة القطرية والتدريب المهني لها .

مشروع دار المسنين .

تقدم القطاعات الإدارية التنموية والرعاية بالكويت مجموعة متنوعة من البرامج والمشروعات نذكر منها :-

#### إدارة الجمعيات الأهلية : (التابعة لقطاع التنمية)

وهي تقوم بدور تثقيفي اجتماعي فني ومهني حسب أهداف كل جمعية ، كما إنها تهتم باستثمار طاقات الأعضاء في أوقات فراغهم حتى يساهموا في عملية التنمية الاجتماعية ، وتعميق الإحساس بالعمل التطوعي والجماعي والعطاء بلا مقابل . وتعتبر إدارة الجمعيات الأهلية مسؤولة عن متابعة تلك الجمعيات ، وتنظيم أعمالها ، ودعمها مادياً ومعنوياً .

وأما عن أهم المشاريع الاجتماعية والتنموية الرائدة التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة فهي على النحو التالي :-

#### أولاً :- الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة :

ويتبع الأمانة العامة للأوقاف وهو يهتم بكل ما من شأنه تحقيق الاستقرار والأمن للفرد والمجتمع . ومن المشاريع الرائدة لهذا الصندوق : مشروع الخط الاجتماعي الساخن (بهدف حل المشاكل الاجتماعية دون الاضطرار إلي المواجهة المباشرة التي تحتمها الوسائل التقليدية في العلاج النفسي) ، ومشروع من كسب يدى ، (بهدف توفير فرص العمل المناسبة لمن يتقاضون مساعدات من وزارة الشؤون : كالمطلقات ، والأرامل ، وغير المتزوجات ، وأسر المسجونين) ، وكما يدعم الصندوق عمليات الإنتاج فإنه يساهم أيضاً في خلق فرص تسويق المنتج ، ومشروع حملة التوعية الأسرية : (وذلك للتصدى للمشكلات الاجتماعية المختلفة عن طريق حملات للتوعية والإرشاد لفئات المجتمع) ، ومشروع إصلاح ذات البين (بين الأزواج) وقد تمت الموافقة على إنشاء هذا المشروع بالتعاون بين وزارة العدل والصندوق الوقفي لرعاية الأسرة . ومشروع البرامج المتنقلة للتوعية الأسرية (وقد تبنى المشروع فلسفة الوصول إلي الشرائح المستهدفة بالتعاون مع الجهات العاملة في الميدان) .

#### ثانياً :- مركز الأمومة والطفولة :

وتشرف عليه وزارة التربية بدعم من برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، وبمعاونة مادية من منظمة اليونسكو . ويعنى هذا المركز بجميع القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والطفولة والشباب (توعية - مشكلات أسرية وسلوكية ونفسية - تدريب المقبلين على الزواج - عمل دورات تدريبية ن ومعارض ، وجلسات للحوار ، ودراسات ميدانية) .

#### ثالثاً :- الهيئة العامة للشباب والرياضة :

وتقدم الهيئة خدماتها للشباب إعتباراً من سن السادسة ، ويتبع الهيئة مراكز الشباب التي تهتم بالجوانب الثقافية والرياضية والعلمية والدينية والفنية . كما يتبع هذه الهيئة إدارة الرياضة للجميع التي تتيح الفرصة لجميع فئات المجتمع لممارسة النشاط الحركي كل حسب قدراته وحاجاته ، فضلاً عن توعية

المجتمع بالممارسات الرياضية الصحية . وقد أنشأت الإدارة بالتعاون مع وزارة التربية سبع مراكز خاصة بالنساء .

### (١١) لبنان

تعرف لبنان مجموعة متنوعة من البرامج والنشاطات الاجتماعية التي تقدم لفئات الأسرة في حالاتها السوية من تدريب وتعليم وتدعيم ، أو في حالاتها الخاصة التي تستلزم العون وتقديم الخدمات الخاصة برعاية المعوقين من تأهيل وإيواء وإرشاد وتوجيه لهذه الحالات أو لذويها .

ونظراً للظروف التي مر بها القطر اللبناني من تهجير قسرى وإبعاد نتيجة الحرب الأهلية ، أو ما عاناه هذا القطر من احتلال واعتداءات إسرائيلية ، فقد أولت الدولة اللبنانية أهمية خاصة للأسرة اللبنانية في مثل هذه الظروف عبر برامج مكثفة للإغاثة واستقبال للوافدين بما تشتمل عليه هذه البرامج من رعاية وخدمات على كافة الأصعدة الصحية وغيرها .

### (١٢) مصر

يعرف العمل الاجتماعي الموجه للأسرة في مصر مجموعة ضخمة من البرامج والمشروعات . نذكر من هذه البرامج : برامج الضمان الاجتماعي ، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي للأسرة الفقيرة ، وبرامج رعاية الأسرة والطفولة من خلال مكاتب الإرشاد والاستشارات الأسرية .

ودور الحضانة وأندية الأطفال ودور خدمة المغتربين والمسنين . وبرامج الدفاع الاجتماعي ، والتي يتم تنفيذها لرعاية مدمنى المخدرات وأسرههم ، ورعاية أسر المسجونين ، ورعاية الفتيات القاصرات . وذلك إضافة لبرامج الإرشاد الاجتماعي ، والتي توجه، وتضم الندوات واللقاءات والنشرات التوجيهية والتحذيرية والإرشادية . وغير ذلك من البرامج والمشروعات التعاونية الخدمية والإنتاجية والتدريبية والتكوينية .

### (١٣) اليمن

تقدم إدارات العمل الاجتماعي بالمجتمع اليمني مجموعة كبيرة ومتنوعة من البرامج ، نذكر منها شبكات الأمان الاجتماعي ، والتي صممت للتمكن من إيصال الخدمات إلى الأسرة بالتركيز على الفئات الفقيرة بهدف التسريع بتنميتها اجتماعيا لمواجهة نتائج الدوم المرفوعة عن بعض سلع الفقراء في أعقاب الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي

والسبب جانب هذا البرامج توجد مجموعة كبرى من المشروعات التي تمولها مجموعة متنوعة من صناديق العمل الاجتماعي ، نذكر منها الصندوق الاجتماعي للتنمية ، والذي يخصص نسبة من مشروعاته لتنمية المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة وتخفيف أثار الإصلاحات الاقتصادية ، وصندوق التدريب المهني ، والذي يعنى بتحسين نوعية التدريب وإشراك أصحاب الأعمال في تمويل أنشطة التدريب ، وصندوق المعاقين ، والذي يدعم برامج وخدمات المعوقين وتأهيلهم .

## رابعاً الحث والتثقيف والإعلام بقضايا الأسرة

### (١) البحرين

يحظى نشاط الندوات التدريبية ، والندوات التثقيفية والمؤتمرات بتعاظم واضح في الحديث عن  
مناشط الحث والتوعية والتثقيف بالبحرين .

فإلى جانب الندوات والمؤتمرات المحلية ، شهدت المملكة (بالتنظيم أو بالمشاركة) عدة مؤتمرات  
مهمة نذكر منها :

- ١- الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمراجعة تقييم منجزات المؤتمر  
العالمي الرابع للمرأة (يكن) ٥-٩ يونيو ٢٠٠٠ .
- ٢- ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية . تجربة البحرين (٢١ مارس ٢٠٠٢) .
- ٣- حول أبعاد النوع الاجتماعي للفقر في البلدان العربية (١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢) .
- ٤- مؤتمر نحو استراتيجية للأسرة العربية (٦-٨ يناير ٢٠٠٣) .
- ٥- مؤتمر الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر (١١-١٣ نوفمبر  
٢٠٠١) .

### (٢) تونس

يعرف المجتمع التونسي في مجال الأسرة وفرة من الآليات التثقيفية والإعلامية لتقريب أكثر إيجابية  
لل قضايا والمواقف من هذه المؤسسة المهمة إذ يتم عمل محاضرات تربوية من خلال الرعاية الصحية أو  
نقط التجمع ، تستهدف العائلة بأسرها ، ويكون ذلك من خلال وسائل الإعلام والمعلقات الحائطية ،  
والمطويات والنشريات ، وذلك إلى جانب الإهتمام بنشر الوعي الصحي في برامج التعليم و نوادي الصحة  
المدرسية . كما شهدت الأسرة نشاطات متعظمة في البحث العلمي التونسي من حيث دراسة مشكلاتها  
وأوضاعها . ونذكر من جملة هذه الآليات والمناشط ما يلي :-

- نظمت تونس الندوة التحضيرية للسنة الدولية للأسرة ١٩٩٤ ، كما واكبت الندوة العالمية  
والندوة التقييمية للسنة الدولية .
- أجريت مجموعة من البحوث والمسوح مثل :-
- التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ، المرأة والأسرة والطفولة (١٩٩٩) .
- قدرات الأسرة على رعاية صحة أفرادها (٢٠٠٠) .

□ قدرات الأسرة على التصرف في دخلها ١٩٩٧ .

□ وقع الطلاق على الآباء والأبناء ١٩٩٨ .

وقد قامت بهذه المسوح وزارة المرأة والأسرة والطفولة ، كما أنجز الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري دراسة بعنوان "الصحة الإيجابية داخل الأسرة التونسية (٢٠٠٠) .

وإضافة إلى النشاطات التثقيفية التي تمارس بواسطة عدد من المراكز الإعلامية للطفل ، وبرامج تعليم اللغة العربية والإحاطة الاجتماعية والثقافية الموجهة لأطفال الأسرة التونسية المهاجرة فهناك عدد من الإصدارات الدورية المعنية بالأوضاع الأسرية ، منها مجلة "الأحوال الشخصية" ، والتي تعنى بالعلاقات ومكانة المرأة وحقوقها داخل الأسرة ، ومجلة "حماية الطفل" ، والتي تعنى بوضع منظومة تشريعية لحماية الطفل من المخاطر بمختلف أنواعها .

### (٣) الجزائر

إلى جانب النشاطات التعليمية النظامية التي توليها الدولة عناية بالغة ، فقد عرف مجال الحث والتوعية والتثقيف برنامجاً وضعته كتابة المرأة المكلفة بالبيئة ، والتي تشغل النساء فيها نسبة ٣٤% من وظائفها .

وقد وضعت هذه الكتابة برامج خاصة تعتمد على التحفيز والإعلام والتربية في مجال البيئة بالتعاون مع الجمعيات المهتمة (٢١٧ جمعية) ودور الشباب والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

ولا يزال تواجد الصحافة المختصة بالمرأة ضعيفاً رغم التواجد المكثف للنساء في ميدان الإعلام (٢٥٥ صحفية) ورغم التزايد المستمر لعدد أجهزة الإعلام والصحافة منذ العام ١٩٩٨ . ومن هنا تبادر السلطات العمومية بإصدار وتوزيع مطبوعات للإرشاد حول قضايا وحقوق المرأة والطفل وغيرها من الفئات داخل الأسرة .

### (٤) جيبوتي

تواجه جيبوتي إطاراً اجتماعياً ثقافياً يعوق تطبيق التشريعات الجديدة والتطورات في صالح المرأة ، ومنذ توقيعها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في ديسمبر ١٩٩٦ واتفاقية مكافحة التمييز ضد المرأة في ١٨ سبتمبر ١٩٩٨ فقد قامت بتنفيذ استراتيجية تعتمد على إنشاء مراكز إعلام للنساء لتوعيتهن بالنسبة لحقوقهن المختلفة / وإصدار برامج إعلام وتوعية في الصحف والإذاعة لوقف مخالفة حقوق الإنسان ، وتأسيس اللجنة الوطنية للمرأة والعائلية ، والتي أشرنا إليها عند تناول الآليات التنظيمية والمؤسسية .

ووفقاً لخطة الأنشطة الوطنية فمن المأمول أن يكون برنامج التجنيد من أجل قضايا المرأة قد تم وضعه ، وهو البرنامج الذي يستهدف المرافعة عند رجال الدين والنيابيين وصناع القرار والمجتمع المدني والسياسي لمساندة الأهداف التي من شأنها خدمة التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان .

## (٥) سوريا

تهتم الصحافة بإفراد مساحات من صفحاتها لمسائل التنمية الاجتماعية ، من : تربية وصحة ، وثقافة سكانية وبيئة ، وتولى أهمية خاصة للتوعية الصحية الأسرية ، كما تهتم بهذه الموضوعات كل من الإذاعة المسموعة والمرئية حيث تخصص البرامج لهذه الموضوعات .

## (٦) مصر

تتعدد المناشط الإعلامية ، والتثقيفية في مجال العمل الاجتماعي في ميدان تمكين الأسرة في مصر ، سواء تلك الرسائل الإعلامية - التثقيفية المثيرة لقضايا الأسرة ، والموجهة الى عموم المواطنين بغرض التنوير وحشد المواقف وإزالة العقبات ، أو تلك الرسائل الموجهة إلي فئات الأسرة بغرض التوجيه والإرشاد والتنوير وحفز الطاقات .

وفى إطار عمل وزارة الشؤون الاجتماعية ، فإن مكاتب الأطفال والنوادي الثقافية ، ومؤسسات التثقيف الفكرى للمعاقين ، والبرامج الإرشادية ، والندوات ، واللقاءات ، وورش العمل، والمحاضرات، والنشرات التوجيهية والمصطلقات التحذيرية تعد مناسبات وأدوات في إطار خطط وبرامج معدة سلفاً - للبحث والتنوير حيال القضايا المحورية للأسرة .

وفى ضوء قانون الخدمة العامة (٧٦ لسنة ٧٣) لتنظيم الشباب من الجنسين ممن أتموا مرحلة التعليم العالى ويزيدون عن حاجة القوات المسلحة ، أو يتقرر إعفاؤهم منها للعمل لمدة سنة في مجالات الخدمة العامة، فقد أصبح لدى مسئولى العمل الاجتماعى جيشاً من الفتيات المثقفات والشباب المثقف مما يفيد في تنفيذ الحملات الإعلامية .

ومن المنابر الإعلامية التي دخلت إلى ميدان الأسرة حديثاً (مع بدايات الألفية الثالثة) جهود المجلس القومى للمرأة . وللمجلس لجنة (من لجانه الدائمة) للرصد الإعلامى إيماناً من المجلس بأهمية الرسالة الإعلامية في ترسيخ القيم والمبادئ وفى تغيير الآراء والاتجاهات . ويباشر المجلس مجموعة من المناشط التثقيفية من خلال مشروعاته التنموية في مختلف محافظات الجمهورية . ونذكر من تلك المشروعات : مشروع التنمية متعددة الأهداف في محافظة المنيا من صعيد مصر والذي جاء ضمن أهدافه الرئيسية :-

- ١- الارتفاع بمستوى المهارات الإدارية للجمعيات الطوعية ، وتنفيذ عدد من الدورات التى تعمل على توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وأهمية مشاركتها في العمل العام .
  - ٢- دعم جهود محو أمية المرأة في المحافظة من خلال الأجهزة الحكومية والجمعيات الطوعية .
  - ٣- الدعم الاقتصادى للمرأة المعيلة بمنح مالية تستفيد منها النساء المعيلات في مشروعات مدررة للدخل مع دعم جهود أمية السيدات الراغبات في إقامة مثل هذه المشروعات .
- هذا، وقد أثبت هذا الأسلوب، وخاصة، نجاحاً في تحقيق جملة أهداف المشروع .

تعد الجوانب التثقيفية والإعلامية مكوناً مهماً في جميع المشروعات الموجهة نحو الأسرة ومختلف أفرادها ، كما أن جهود محو الأمية، خاصة عند النساء، مكوناً لا يقل أهمية في معظم المشروعات التي تجرى على أرض اليمن موجهة الى نساته .

وهناك جملة من المشروعات التي ينصب مجمل هدفها على المتغير التثقيفي والإعلامي ، نذكر من هذه المشروعات ما يلي :-

١- مشروع الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني ويعنى بتنفيذ هذا المشروع المجلس الوطني للسكان ويستهدف إحداث تغيير في اتجاه السلوك لأفراد المجتمع وتثقيف الجمهور المستهدف بمجمل القضايا السكانية ، وحثه على الاستفادة من الخدمات المتاحة .

وفى ذات المسار ، تعنى جهات أخرى بتنفيذ مجموعة من المشروعات ، نذكر منها ما يلي :-

- ١- مشروع الإعلام والاتصال السكاني ، بوزارة الإعلام .
- ٢- إدماج مفاهيم التربية السكانية في مناهج التعليم ، بوزارة التربية والتعليم .
- ٣- إدماج مفاهيم الثقافة السكانية في قطاع الإرشاد الزراعي ، بوزارة الزراعة والرى .
- ٤- مكون الإعلام في مشروع دمج المرأة في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية .
- ٥- إدماج الأنشطة السكانية في قطاع وزارة الشباب والرياضة .



خاتمة  
تقويم الحصاد ومنطلقات مستقبلية

قبل أن تعرض لحصاد الجهود المبذولة للنهوض بالأسرة العربية يهم التأكيد على عدد من الأمور المهمة ، التي تساعد في تفهم الإنجازات وأوجه القصور والنقائص :-

١- أن الأسرة العربية ، كجماعة رئيسية محورية في بنية المجتمع العربى ، تضم بداخلها مختلف فئات المجتمع العمرية - أطفال ، مراهقون ، شباب ، كبار السن - وفئات المجتمع . وفئات المجتمع العادية أو ذات الاحتياجات الخاصة . ولهذا فأى جهد مع أى من هذه الفئات ينعكس إيجاباً على مجمل أوضاع الأسرة ، والعكس صحيح .

٢- أنه أياً كان التنظيم المؤسسى ، الإدارى أو الفنى أو المالى ، المعنى بأمر الأسرة ، فكثير من ميسرات أو معوقات إشباع حاجاتها وحمايتها يقع خارج نطاق هذا التنظيم ، بل يكاد يتقاطع مع معظم إن لم يكن جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى أى من المجتمعات العربية . وتتسع دائرة التقاطع لتشمل العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية الخارجية ، عربية كانت أو غير عربية .

٣- أن أوضاع الأسرة العربية وأحوالها فى هذا القطر العربى أو ذاك فى أى نقطة زمنية محددة ، هى بمثابة مؤشر مجمل لأحوال التنمية فيه ، إنجازاً أو إخفاقاً ، ومن ثم فتقويم الحصاد يجب أن يضع فى حسابه تلك الأحوال .

غير أن هذا لا يجب أن يلهينا أو يجعلنا نغفل ونغفو عن دور الشركاء الأساسيين فى المجتمع . ونخص هنا منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص .

### أولاً :- إنجازات ملموسة

على صعيد رصد إنجازات الحكومات العربية فى مجال حماية الأسرة ودعمها وتمكينها من وظائفها الأسرية والمجتمعية يمكن رصد ما يلى :-

١- إهتم العديد من الحكومات العربية ، خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، ببلورة صيغ مؤسسية لتنظيم الفعل الاجتماعى الذى يستهدف الأسرة ، ولا يعكس هذا اهتمام الحكومات العربية بالشأن الأسرى فقط . بل يعكس رغبة واعية فى توفير شروط التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالأسرة وتعبئتها فى اتجاه تحقيق الأهداف المرغوبة من النشاطات والمشروعات والبرامج ، سواء كانت معنية بحماية الأسرة وإشباع حاجاتها ، أو تهيئة البيئة الملائمة لإيجازها لوظائفها الأسرية والمجتمعية . لقد تجاوز الاهتمام إنشاء إدارات أو أقسام تهتم بالشأن الأسرى إلى إنشاء مجالس عليا نوعية لها قدر من الاستقلالية فى الحركة والتخصص فى الأداء ، من خلال أهداف استراتيجية لحماية الأسرة والتحسين فى أوضاعها ومما أسهم فى دعم تلك المجالس رعاية السيدات الأول فى بعض الأقطار العربية لها فوفر لها شروطاً ضرورية وهامة لإيجاز أهدافها حدث هذا فى مصر والأردن وقطر على سبيل المثال .

٢- عنى بعض الأقطار العربية بمراجعة التشريعات ذات الصلة بأمور الأسرة وتطوير البعض منها ، وتجاوز هذا فى بعض الحالات إلى إصدار تشريعات للأسرة إنطلقت من فلسفة تشريعية أكثر وعياً لمعالجة ازدواجية بعض القوانين وتعارضها وبطء نفاذها وتخلف بعض آخر منها عن المستجدات التى فرضها الواقع المتغير على قدرات الأسرة أو بعض أعضائها ، فحالت دون حمايتهم قانونياً .

ومن أمثلة هذه التشريعات : تشريعات الأمومة والطفولة والمرأة العاملة وإتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى صناعة القرارات ذات الصلة بإعدادها وتوسيع خياراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكالتشريعات الخاصة بحماية الطفولة ، خاصة تعليم الأطفال وتنظيم عملهم إذا كان لهذا ضرورة أسرية ومتابعة المتسربين من التعليم لتأهيلهم مهنيًا وتربويًا . إحقاقاً إلى اهتمام بعض الأقطار العربية بقضايا المسنين وحقوقهم والوعى بتمكين القادر منهم على المشاركة فى مشروعات التنمية ، وتوفير فرص الرعاية المتكاملة لغير القادر منهم .

٣- وعلى صعيد جماعات الأسرة الأكثر إستحقاقاً بأولوية الرعاية والتمكين لظروفها النوعية ، إهتم غير قليل من الأقطار العربية بمشروعات دعم الأسر الفقيرة وإندماجها إقتصادياً فى المجتمع ، وكان فى بؤرة الاهتمام منها الأسر التى تعيلها امرأة والأسر الريفية . وتعددت البرامج والمشروعات التى إهتمت بهذا النمط من الأسر وكان فى مقدمتها وزارات الشؤون الاجتماعية التى كانت ولا تزال تولى إهتماماً ملحوظاً بمشروعات الأسر المنتجة . وأيضاً وزارات الأوقاف والعمل والصناديق الاجتماعية ، التى تتراوح جهودها بين الدعم المادى المباشر ، والقروض الصغيرة لتوفير فرص توليد دخل دائم لبعض الأسر الفقيرة .

٤- عنيت المؤسسات الإعلامية العربية ، بأمر الأسرة ، حيث يندر أن نجد وسيلة إعلامية عربية إلا ولها اهتمام بتزويد الأسرة العربية بالمعلومات المعارف ذات الصلة بتنشئة أعضائها ومناقشة مشكلاتها ، وإرشادها للقيام بوظائفها الأسرية والمجتمعية .

٥- إهتم بعض المؤسسات التعليمية فى بعض الأقطار العربية بتصميم مواد تربوية إرشادية للحث Advocacy والتوعية بأمر الأسر وقضاياها الصحية عامة وصحتها الإيجابية تحديدها ، وبوظائف الأسرة النفسية والثقافية والاجتماعية . وتراوح هذا بين الاهتمام بالأسرة ضمن بعض المقررات الدراسية ، أو تخصيص نشاطات لاصقية حول بعض أمور الأسرة . وحقق بعض من تلك النشاطات نتائج مهمة ، أكدها بعض البحوث وأعمال التقويم والمتابعة ، كما فى البحرين وعمان فى الخليج، وتونس فى المغرب العربى الكبير ، والأردن ولبنان ومصر فى المشرق العربى . على سبيل المثال وليس الحصر .

٦- كما شهد العمل العربى المشترك فى مجال الأسرة ، من خلال الإدارات المتخصصة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية كثافة فى الجهود والنشاطات المعنية بالأسرة العربية عامة وفتاتها العمرية والنوعية على نحو أكثر تحديداً وشمل هذا الندوات والحلقات البحثية وورش العمل حول الكثير من أوضاع الأسرة وما طرأ عليها من تغيرات ، ودور المؤسسات الحكومية المتنوعة فى إثراء الوعى بأهمية الأسرة وضرورة حمايتها ودعمها . كما إهتمت تلك الإدارات بخطط العمل الإسترشادية للحكومات العربية فى مجالات صحة الأسرة والمرأة والأمومة والطفولة وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة وما إلى ذلك .

## ثانياً :- مؤشرات للحصاد ذات دلالة :

يوسع المتابع للمؤشرات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالتحسن النسبي الذى طرأ على أوضاع الأسرة العربية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ملاحظة ما يلى :-

١- حدث - كما سبقت الإشارة - تحسن ملموس فى وفيات الرضع والأطفال دون خمس سنوات فى الغالبية العظمى من البلدان العربية . ومع هذا لا تزال بعض الأقطار العربية تعاني من ارتفاع معدل وفيات الأطفال كما فى اليمن والصومال والسودان وموريتانيا حيث يتراوح المعدل فى هذه البلدان بين ٤٣,٥ ، ٧٥,٣ فى الألف حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ م .

٢- رغم بلوغ معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة نظيراتها فى الدول المصنعة كما فى دول الخليج ولبنان والأردن ، وحدث تحسن فى عدد غير قليل من البلدان العربية كما فى مصر والجزائر وتونس إلا أن حوالى ١٣ ألف أم عربية تموت سنوياً . ويتجاوز المعدل ٨٠٠ حالة إلى أكثر من ١٥٠٠ حالة فى بعض الأقطار العربية كما فى اليمن والسودان والصومال حسب تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠١ الذى يصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان .

٣- شهد عقد التسعينات تحسناً فى الأمل فى الحياة - العمر المتوقع عند الميلاد - على سنوى إجمالى الذكور والإناث فى البلاد العربية بنسبة ١٥٤,٥% ، ١٥٢,٨% على التوالى ووصل فى بلدان الخليج إلى المعدلات العالمية ، ومع هذا يلاحظ وجود تفاوت بين البلاد العربية وبعضها ، وبين حواضرها وأريافها (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢) .

٤- طرأ على معدلات الالتحاق الإجمالية بجميع مراحل التعليم تحسن ملحوظ ، إلا إنها لا تزال دون المعدلات العالمية وتنحصر إلى حد واضح فى مرحلة ما قبل التعليم المدرسى . ولا تزال نسبة الأميين أعلى من ٣٨,٧% عام ١٩٩٩ ترتفع إلى أكثر من النصف لدى الإناث ٥١% حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية .

٥- رغم ما أكدته بعض الدراسات (ريتشارد آدمز) من أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بأقل مستوى للفقر شيوياً وعمقاً من بين مجموعات الدول النامية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ، ص ٨٦) إلا أن توجد شواهد عدة تدل على عكس هذا ، خاصة إذا تجاوزنا فقر الدخل مقوماً بالدولار ، إلى فقر القدرات والحرمان البشرى . فالإنتاجية لدى الفرد العربى منخفضة ، ومعدلات الإعالة مرتفعة ، والبطالة تزيد عن ١٥% وتصل إلى أكثر من ٣٠% فى عدد غير قليل من الأقطار ، وتصل بين الشباب خاصة المتعلم إلى أكثر من النصف ، كما توجد فوارق صارخة تصل إلى حد الاستقطاب فى الدخل بين الشرائح الأعلى والأدنى وبين الأرياف والحواضر والرجال والنساء (المصدر السابق) .

### ثالثاً :- من تفسير الحصاد إلى آفاق التطوير :

رغم اعترافنا بوجود إنجازات كشفت عنها التحسينات التي طرأت على أوضاع الأسرة العربية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ، إلا أن استمرارية العمل التنموي من أجل تمكين الأسرة العربية وإطراده ، يتطلب قدرأ من الشفافية في التقويم والموضوعية في قبول الآراء النقدية ، والافتتاح على الأفكار المتطلعة إلى مستقبل أفضل مرغوب فيه للأسرة العربية .

أن الإنجازات الكمية في مجال إشباع الحاجات الأساسية للأسرة العربية لا تخفى النقائص في السياسات وتؤكد أن هناك إمكانات لفعل تنموي أكثر عمقاً وتجديداً لصالح الأسرة .

١- لعل أول الملاحظات على السياسات المعنية بالأسرة العربية أنها تنطلق من مفهوم يركز بالأساس على المشكلات الراهنة التي تعاني منها الأسرة . ومن ثم الاهتمام بعلاج تلك المشكلات : مشكلة تأخر الزواج ، مشكلة الفقر ، مشكلة الحوار الجيلي داخل الأسرة ، مشكلات التعليم والإسكان والصحة وما إلى ذلك من مشكلات ، ولعل من أهم ما يحسب ضد هذا المفهوم :- أولاً :- انه يركز على التعامل الآني مع الأسرة ومشكلاتها ، دون تجاوزه إلى آفاق تهتم بمستقبل الأسرة ، حماية ودعمها ووقاية من المشكلات ، وتوسيع الخيارات أمامها جماعة . وأمام أعضائها أفراداً ينتمون إلى فئات عمرية ونوعية. وانه اختزل الأسرة . ثانياً :- أن لم يكن قد فككها إلى فئات : قضايا المرأة ومشكلاتها - قضايا المسنين - قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة . ومن ثم انحسر الفهم والتدخل من أجل الأسرة كجماعة في ذاتها ولذاتها . وأنه يجعل تركيز الاهتمام . ثالثاً :- في الأسر التي تعاني من المشكلات خاصة المشكلات الاقتصادية ومشكلات التفكك الاجتماعي ودون إدراك لغيرها من الأسر التي قد تعد سوية مع أنها بحاجة إلى تطوير لوعيها للارتقاء بأوضاعها وقدرات أعضائها ، وإستيعاب المتغيرات المستجدة المؤثرة في تمكين أعضائها ، ودعم مشاركتهم في القرارات الأسرية ، وحوارهم واحترامهم المتبادل لحقوق وواجبات بعضهم البعض . وأنه أغفل حقوق الأسرة كجماعة إنسانية . رابعاً :- الحق في الحماية، والحق في الدعم، والحق في تكافؤ الفرص بين الأسر، والحق في تمكين أعضائها من حقوقهم في ضوء تراث وأدبيات حقوق الإنسان .

أن تغيير المنطلق في صياغة السياسات المعنية بالأسرة من مقارنة المشكلات إلى مقارنة حقوق الإنسان سيحدث تغييراً في وعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية بما يقدم للأسرة ، وسيعتمد على مشاركة الأسرة في ما يقدم لها ، ولا يجعل الدولة في التحليل الأعرق نرى في مشكلات الأسرة عبئاً مادياً وأدبياً عليها ، فضلاً عن أن مقارنة حقوق الإنسان سيجعل من بين أهم منطلقات السياسات منطلق تكافؤ الفرص ، وكفاءة ما يقدم وكفايته . واستدامته . كما سيفيد هذا الفهم في تغيير طبيعة ونوعية المشروعات المقدمة للأسرة من كونها أكثر إقتراباً من مفهوم الخدمة أو الخدمات إلى مفهوم حق الأسرة في التنمية والتمكين . ويراهنا جماعة فاعلة في تفاعلها مع ما تشارك في اختياره، وليس طرفاً سلبياً ينتظر كرم الحكومات وفيضها وهو كرم عشكوك على الأقل في استدامته، نظراً للمتغيرات العالمية والمحلية ، التي أنقصت من قدرات الدولة الاقتصادية ، في سياق الخصخصة وحرية التجارة ومما يسهم في سياسات أكثر

عمقاً وشمولاً وفتح آفاق تنموية لتكامل ما يقدم للأسرة ، صياغة تلك المقاربة في سياق متكامل مع مقاربة التمكين التنموي للأسرة **developmental empowerment** وتوفير مقومات القوة لممارسة الأسرة لوظائفها. فالتمكين التنموي يوسع من خيارات الأسرة لأنه يشمل دعم الأسرة في الثروة والدخل كشرط ضروري لممارستها لبقية وظائفها - وان لم يكن كافياً .

كما يشتمل التمكين على دعم الأسرة معرفياً ومعلوماتياً سواء فيما يتعلق بأداء وظائفها الصحية - بالمعنى الشامل للصحة الذي أرسته منظمة الصحة العالمية **who** - النفسية والجسمية والاجتماعية ، وإشباع حاجات أعضائها ، وتوعيتهم بأساليب الحوار والمكاشفة والمشاركة والفاعلية خارج نطاق الأسرة ، خاصة التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الحكومية .

٢- نعم سيظل دور الدولة بمؤسساتها وأجهزتها ، ويجب أن يظل فاعلاً وقوياً في أعمال تنموية يصعب أن يقوم غيرها من الأطراف بها . فالدولة هي التي ترعى تنفيذ السياسات ، وهي التي توفر وتحافظ على أهم الآليات الضامنة لفاعلية تلك السياسات ، سواء كانت آليات تشريعية ، وقائية أو حماية أو تنمية . وهي المسؤولة دستورياً ، وفي ضوء أي عقد اجتماعي ساند تلتزم به، عن معالجة المخاطر والتحديات التي تتهدد الأسرة . على أن هذا لا يجب أن يجعلنا نغفل أدوار الشركاء الأساسيين في المجتمع ، نخص هنا منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

فمنظمات المجتمع المدني ، وفي القلب منها الجمعيات الأهلية ، أكثر مرونة في الحركة اليومية ، وأكثر إقتراباً من الواقع المعاش للأسرة. وبإمكانها تقديم مبادرات تنموية لتطوير التدخل التنموي من أجل الأسرة . كما أن القطاع الخاص وبحكم شواغله اليومية، لا يمكن أن يتابع ما يقدم للأسرة ، وإنما يكفيه تقديم الدعم المادي. ويتألق دور القطاع الخاص في المشاركة التنموية الفاعلة ، كلما أدرك أن دعم الأسرة وتمكينها تنموياً ، هو ظهير لمشروعاته يمدّه بالقوة العاملة ، ويوسع من دوائر توزيعه لمنتجاته وخدماته.

٣- أنشأ الكثير من الحكومات العربية مجالس أو إدارات مسئولة عن الشأن الأسري، بعضها لا يزال يخطو خطواته الأولى وبعضها قطع من طريق العمل أشواطاً. غير أن مخاوف تظل قائمة وحقيقية من مقدمتها : أن تتحول تلك المجالس والإدارات إلى مؤسسات بيروقراطية ، يحول دون فاعليتها إبتعادها عن الشفافية والمحاسبية وغيرهما من أركان الإدارة الجيدة **good administration** كأحد أبعاد الحكم الجيد **good governance** ، هذا فضلاً عن تأثير الحالة المعرفية والمهارية للعاملين بتلك المؤسسات والتي تؤثر في تصوراتها وأفعالها من أجل فاعلية العمل التنموي الذي يستهدف الأسرة .

٤- ثمة تحد يواجه الفعل التنموي من أجل الأسرة، يتمثل في تعدد الأطراف الحكومية وغير الحكومية المعنية بأمور الأسرة. وهو تعدد بدلاً من أن يفضى إلى التنوع المتطلع إلى وحدة وتكامل الفعل التنموي ، يتجه أكثر نحو التجزئى والتكرار مما يحول دون تعبئة الموارد والإمكانات ، بل ويفضى إلى تكرار يفقد بعض المشروعات والبرامج فاعليتها وجدواها كما يؤثر سلباً في التنسيق فيما بينهما ويعوق التحديد الأدق للأولويات سواء كانت أهداف ذات أولوية أو مشروعات وبرامج تستجيب للأهداف ذات الأولوية ، أو جماعات أسرية بعينها بحاجة إلى دعم وتدخل أسرع لمعالجة الفجوات بينها وبين جماعات الأسر الأخرى .

٥- ولعل من أكثر التحديات أهمية وخطورة هو الذى يتعلق بالكيفية الفكرية والعلمية والتنموية التى يمكن بها إدماج سياسات الأسرة فى السياسات التنموية المجتمعية ، العامة منها أو القطاعية - تعليم ، صحة ، إسكان ، ثقافة ، إعلام ، ... إلخ فلأن الأسرة أكثر جماعات المجتمع تأثيراً وتأثراً بمختلف الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها ، فليس من المتوقع تحقيق إنجاز حقيقى ، مستدام ومطرد ، بمعزل عن "تصفيد" فى سياق نسيج مختلف السياسات المجتمعية. ويبدو لنا أن الإخفاق فى تحقيق مثل هذا الإدماج يبدد الكثير من النوايا والجهود ، وهو لا ينسحب فقط على الأمر الأسرى ، وإنما ينسحب أيضاً على غيرها من الجماعات والفئات والبرامج والمشروعات . والأمر المؤكد أن مثل هذا العمل الفكرى والتنموى المتعلق بالإدماج التنموى لسياسات الأسرة فى السياسات المجتمعية ، بحاجة إلى إبداع فكرى وتنموى وبحاجة إلى آليات غير مأثوفة .

٦- ثمة إحتياجات ذات أولوية لترسيم خطط العمل من أجل الأسرة وطنياً وإقليمياً :-

أ- ضرورة بلورة رؤية تنموية من أجل الأسرة تتكامل مع الفلسفة التنموية وطنياً وإقليمياً؛ إن تلك الرؤية المفقودة ليست ترقاً فكرياً أو علمياً لأنه هى البوصلة التى تحدد الأهداف والأولويات وآليات تحقيق الأهداف ومتابعتها وتقويمها .

ب- إنشاء مرصد وطنية وآخر إقليمى للأسرة لتحقيق ما يلى :-

☞ رصد التغيرات التى تطرأ على الأسرة والمخاطر والتحديات التى تواجهها وتشخيصها علمياً من خلال المسوح والدراسات المتعمقة .

☞ قاعدة بيانات شاملة ومتجددة حول أوضاع الأسرة وإحتياجاتها وحول المشروعات والبرامج ذات العلاقة ، ومساهمات تلك المشروعات ومعوقات تحقيقها لأهدافها .

☞ صياغة ما يشبه خريطة أو قائمة بالأولويات، سواء كانت لجماعات أسرية بعينها أو كانت لأهداف ذات أولوية يفضى تحقيقها إلى تحقيق أهداف أخرى مترتبة عليها .

☞ صياغة مؤشرات أساسية لتقويم إنجازات العمل من أجل الأسرة ومتابعته ، ويمكن توظيف تلك المؤشرات فى تقارير التنمية الوطنية والإقليمية نظراً للأهمية التى تشغلها الأسرة فى البنية الاجتماعية الوطنية والإقليمية .

## مصادر باللغة العربية

- (١) الأردن ، قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ قانون المجلس الوطني لشئون الأسرة .
- (٢) أنتوني جيننز . عالم منفلت كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا ، ترجمة محمد محي الدين ، دار ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ٢٠٠٠ م
- (٣) جامعة الدول العربية ، البرنامج العربي لوضع برنامج عربي وآلية المتابعة لما بعد المؤتمر العربي الرابع للمرأة ، التقرير الختامي الوزاري رفيع المستوى ، عمان الأردن ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ .
- (٤) جامعة الدول العربية ، ندوة أثر أمية النساء على الأسرة ، الأمانة العامة ، ٣-٤ نوفمبر ١٩٩٦ ، الجزء الأول .
- (٥) جامعة الدول العربية ، ندوة مستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية ، الأمانة العامة ، ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٧ مج الوثائق والتقرير الختامي والتوصيات .
- (٦) جامعة الدول العربية ، "ندوة دور الإعلام في دعم تماسك الأسرة العربية" ، الأمانة العامة ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٨ ، التقرير الختامي والتوصيات .
- (٧) جامعة الدول العربية ، الإنجازات المحققة في الدول العربية في المجالات المختلفة التي تخص المرأة العربية وفقاً لأحدث التقارير الوطنية . مذكرة غير منشورة .
- (٨) جامعة الدول العربية ، الندوة العلمية للاحتفال باليوم العربي للأسرة ١٩٩٩ (الأسرة والسن : الدور والعلاقة) أبو ظبي ٥-٦ ديسمبر ١٩٩٩ ، التقرير الختامي والتوصيات .
- (٩) جامعة الدول العربية ، الإدارة للشئون الاجتماعية والثقافية ، إدارة الطفولة ، التقرير السنوي حول مؤشرات الأداء والإنجاز العربي في مجال الطفولة لعام ١٩٩٩ ، يونيو ٢٠٠٠ .
- (١٠) جامعة الدول العربية ، التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، يونيو ٢٠٠٠ .
- (١١) جامعة الدول العربية ، اليوم العربي للأسرة ، ٢٠٠١ ، "ندوة الأسرة والتطوع" ، الأمانة العامة ، ٢٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠١ .



- (١٢) جامعة الدول العربية ، "المؤتمر العربي حول المرأة والفقير" ، الدار البيضاء ٢٠-٢٣ مارس ٢٠٠١ ، المجلد الثاني ، تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ، التقرير العربي ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ٢٠٠٢ .
- (١٣) جامعة الدول العربية ، المشروع العربي لصحة الأسرة ، دليل التدريب ، وثيقة فنية رقم (٦) ، ٢٠٠١ .
- (١٤) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، حقوق المرأة المترتبة على إنحلال عقد الزواج ، (ورقة عمل مقدمة إلى : ) منتدى المرأة والقانون ، البحرين ٢٧-٣٠ إبريل ٢٠٠١ .
- (١٥) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، التقرير الدورى الثانى المقدم من الجماهيرية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة .
- (١٦) الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، كتابة الدولة لشئون الأسرة . مديرية الأسرة والطفل (مشروع مو ٩٦ / Po 1) سياسة الأسرة ، ديسمبر ١٩٩٨ .
- (١٧) الجمهورية التونسية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، كوناهاجن ٦-١٢ مارس ١٩٩٥ ، التقرير الوطنى حول التنمية الاجتماعية .
- (١٨) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة المكلفة بالتضامن الوطنى . معلومات عن المرأة والسكان ، إبريل ٢٠٠٠ .
- (١٩) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزارة المكلفة بالتضامن الوطنى ، تقييم تنفيذ برنامج عمل بيجين ، إبريل ٢٠٠٠ .
- (٢٠) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة التنشيط الاجتماعى والتضامن الوطنى ، الآليات المؤسسية وتطور وضع المرأة في الجزائر ، جوان ٢٠٠١ .
- (٢١) جمهورية جيبوتى ، تقرير الإتحاد الوطنى لنساء جيبوتى . الأعمال التحضيرية لقمة المرأة والقانون . المنامة ٢٨ - ٢٩ إبريل ٢٠٠١ تقرر وفد الجمهورية العربية السورية إلى مؤتو نحو إستراتيجية عربية للأسرة ، الدوحة ٦-٨ يناير ٢٠٠٣ .

- (٢٢) الجمهورية العربية السورية ، التقرير الوطني ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن ، ١٩٩٥ ، (و) دمشق ١٩٩٥ .
- (٢٣) جمهورية مصر العربية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ .
- (٢٤) جمهورية مصر العربية ، المجلس الوطني للمرأة ، ٢٠٠١ م .
- (٢٥) الجمهورية اليمنية . اللجنة الوطنية للمرأة . تقرير وطني حول مستوى تنفيذ بنود البيان العربي لحقوق الأسرة مقدم للدورة الثانية والعشرين للجنة المرأة العربية ، صنعاء مايو ١٩٩٨
- (٢٦) دولة الإمارات العربية المتحدة ، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن ، مارس ١٩٩٥ .
- (٢٧) دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإنجازات والرؤى المستقبلية ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، أغسطس ٢٠٠١ .
- (٢٨) دولة قطر ، المجلس الأعلى لشئون الأسرة ، دار الدورة الحديثة ، دون تاريخ .
- (٢٩) عبد الباسط عبد المعطي ، الأسرة العربية . مشكلات الحاضر وآفاق المستقبل ، ندوة الأسرة العربية ، أبو ظبي نوفمبر ١٩٩٨ .
- (٣٠) عبد الباسط عبد المعطي ، السياسات الاجتماعية العربية ، الاسكوا ، ديسمبر ٢٠٠٢ .
- (٣١) على حسن فرغلي (إعداد) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية ، إدارة شؤون المرأة والأسرة ، تقرير جهود وإنجازات الدول العربية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة والبيان العربي لحقوق الأسرة ، الإصدار الثانية ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- (٣٢) فريدة إبراهيم ، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( CEDAW ) ( الإتفاقية والتحفظات ، بحث مقدم إلي منتدى المرأة والقانون ، المنامة ٢٨ - ٢٩ إبريل ٢٠٠١
- (٣٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، أثر التحولات الاجتماعية الاقتصادية على الأسرة العربية ، دراسة استطلاعية ، الأمم المتحدة ، ١٩٩٢ .

- (٣٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، تقرير وطنى حول أهم المستحدثات والإنجازات والإجراءات والعقبات في مجالات التنمية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ، بيروت ٣-٥ تموز ٢٠٠٢ .
- (٣٥) الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، إدارة الطفولة ، تقرير موجز عن بعض أهم الخدمات الاجتماعية في دولة الكويت ، غير منشور .
- (٣٦) المجلس الوطنى لشئون الأسرة المجلس ، التقرير السنوى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، عمان ٢٠٠٢
- (٣٧) المملكة المغربية : وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ، كتابة الدولة مكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة ، تقرير المملكة المغربية وفق جدول أعمال الدورة ٢٣ للجنة المرأة العربية .
- (٣٨) المملكة المغربية ، الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين ، مشروع ميثاق وطنى للسياسة العائلية .
- (٣٩) نوال عبد الرحيم عثمان ، ورقة السودان المقدمة إلى اللجنة التحضيرية للقمة الإستثنائية للمرأة العربية ، البحرين ٢٨-٢٩ إبريل ٢٠٠١ .
- (٤٠) وزارة التنمية الاجتماعية . المجلس الوطنى للأسرة ، مدى إنعكاس الجهود المؤسسية على الأسرة في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٣ وعام ٢٠٠١

## مصادر باللغة الأجنبية

- (1) C.H ; Pearson : "The Decline Of Family "In Population And Development , Vol . 25 No . 2 June 2003 .
- (2) ESCWA , Femal Headed Houshold In Selected Conflict Striken , ESCAWA Areas , U N . N . Y 2001 .
- (3) L , Bum Pass , What Is HappingTo The Family , In Demographic Vol 27 , No . 4 , 1977 .
- (4) N . Cagaty , Gender & Poverty , Working Paper Series , UNDP , May 1998 .
- (5) UNDP , Perventing And Eradication Of Poverty In The Arab World , 1998 .